

الفصل الرابع

بريطانيا والصراع المصري الإسرائيلي

أولاً : بريطانيا وتأييد إسرائيل ضد مصر .

ثانياً : بريطانيا وقضية فلسطين في ظل الصراع المصري الإسرائيلي .

ثالثاً : دور إسرائيل في قطع العلاقات المصرية البريطانية .

منذ قيام دولة إسرائيل ككيان يخدم مصالح بريطانيا والغرب فى الشرق الأوسط على حساب الوطن الفلسطينى والدول العربية المجاورة لها ، كان هناك إدراك تام لدى الحكومة المصرية أن استمرار وجود إسرائيل على أرض فلسطين يعنى استمرار النفوذ البريطانى والغربى بالمنطقة بأسرها ، وهكذا كان للقضية الفلسطينية دور فعال فى توتر العلاقات المصرية البريطانية.

أولاً : بريطانيا وتأييد إسرائيل ضد مصر .

لم تكن علاقات مصر ببريطانيا خلال فترة الدراسة يوماً على قدر واف من التحسن ، لتيقن مصر من تأييد بريطانيا لإسرائيل ضدها ، إذ مثل تأييد بريطانيا لتلك إسرائيل فى الانسحاب من سيناء وغزة ودورها فى الضغط الدولى على مصر لتحويل قطاع غزة وشرم الشيخ التى تشرف مضائق تيران وجزر صنافير أحد الدلائل على تأييدها لإسرائيل ضد مصر ، كما يعتبر تأييدها لمطالب إسرائيل فى المحافل الدولية بالمرور من خليج العقبة وقناة السويس دليلاً آخر على ذلك ، فضلاً عن أن تقديم بريطانيا المساعدات العسكرية لإسرائيل برغم علمها بأنها موجهة حتماً ضد مصر يعد أحد أهم الدلائل على تأييدها لإسرائيل ضد مصر ، وأخيراً فإن الحكومة المصرية اعتبرت دعم بريطانيا لعلاقات إسرائيل بأفريقيا موجهاً ضد سياسة مصر بتلك القارة ، وقد كان لذلك التأييد دور حقيقى فى توتر العلاقات المصرية البريطانية وازدياد حدة المواجهة بين البلدين .

• بريطانيا وتلكو إسرائيل فى الانسحاب من سيناء وقطاع غزة .

اتخذت الحكومة البريطانية موقفاً معادياً لمصر فى مسألة تلكو إسرائيل فى الانسحاب من سيناء وقطاع غزة فشكلت عائقاً أمام الضغوط الأمريكية وضغوط الرأى العام العالمى فى الأمم المتحدة لحمل إسرائيل على الانسحاب بلا شروط ، وذلك لهدفين : أولهما دافع الانتقام من الحكومة المصرية ، وثانيهما اعتبارها نجاح الأمم المتحدة والحكومة الأمريكية فى ذلك الشأن يثبت فشل سياسة بريطانيا المعادية لمصر ، فما أن أعلن بن جوريون فى البرلمان الإسرائيلى (الكنيست) صباح السابع من نوفمبر ١٩٥٦م أن قواته ستسحب من سيناء عدا قطاع غزة وشرم الشيخ التى تشرف على مضائق تيران وجزر صنافير اللذان يمثلان مفتاح المرور الإسرائيلى بخليج العقبة إلى المحيط الهادى حتى ابتهجت القيادة العسكرية البريطانية بالشرق الأوسط ، وراحت تزف النبأ للحكومة

البريطانية^(١). وقد تصادف ذلك مع إصدار مجلس الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يقضى بانسحاب دول العدوان الثلاثي من مصر دون شروط ، بأغلبية ٦٥ صوتاً^(٢).

وبدأ الدور البريطاني في تلكؤ إسرائيل في الانسحاب ، فما أن علمت الحكومة البريطانية بغضب الحكومة الأمريكية من خطاب بن جوريون^(٣) حتى أرسل لويد برسالة إلى دالاس في ٨ نوفمبر أكد فيها على حق إسرائيل في الاحتفاظ بشرم الشيخ لضمان الملاحة الإسرائيلية بخليج العقبة بعد عامين من إحكام مصر إغلاقها في وجه الملاحة الإسرائيلية ، مما أدى إلى إغلاق ميناء إيلات الإسرائيلي بالخليج ، كما أكد على أن هدف إسرائيل الرئيسي من الحرب على مصر كان حرية الملاحة بالخليج بالقوة ، لأهميته القصوى للتجارة الخارجية الإسرائيلية^(٤). لذلك أيدت الحكومة البريطانية من خلال " روجرماكينز " سفيرها بواشنطن المطلب الإسرائيلي بتأييد الحكومة الأمريكية لها ، واعتبرها خطوة نحو إصرار إسرائيل على السيطرة على قطاع غزة ، وفرض شروطها للانسحاب من شرم الشيخ ، مع إمكانية عقد صلح بين مصر وإسرائيل مقابل الانسحاب^(٥).

وبرغم تقديرات ماكينز التي اعتبرها صائبة ومنطقية ، والتي أقرتها " جولدا مائير " وزيرة الخارجية الإسرائيلية إلا أن لويد اقترح عليها أثناء لقاءهما على هامش جلسات الأمم المتحدة تدويل شرم الشيخ لضمان الملاحة الإسرائيلية بخليج العقبة ، وأن يكون الصلح مع العرب على أساس حدود عام ١٩٤٧م كحل جذري للقضية برمتها^(٥) ، في حين كان هدف بريطانيا من تدويل العقبة تقادى تحكم مصر في ملاحتها بالخليج نحو ميناء العقبة ، وخاصة بعد قطع العلاقات

بينهما^(١) ، لذلك وضعت الحكومة البريطانية كل إمكانياتها السياسية لتأييد إسرائيل في تلكؤها في الانسحاب حتى تتحقق شروطها ، برغم امتعاض الحكومة البريطانية من عدم أخذ الحكومة

(1) D . E . F . E , 11/122 , Isum . No 9 , from M . A . I . N Middle East to A . F . H . Q , Date . Nov 7 , 1956 .

(٢) دونالد نيف : مرجع سابق ، ص ٥٧٠ .

(*) فقد أكدت الوثائق الأمريكية على أن أيزنهاور أرسل رسالة حادة للهجة إلى بن جوريون فور إلقائه خطابه المذكور في ٧ نوفمبر ١٩٥٦ ، وطالبه بالانسحاب الكامل والانصياع لقرارات الأمم المتحدة ، وفي واشنطن استدعى هوفر مساعد وزير الخارجية الأمريكي السفير الإسرائيلي إلى مكتبه وبيخه . انظر : دونالد نيف : نفسه ، ص ص ٥٦٩-٥٧٠ .

(3) F . O , 371/118833 , Letter , from F . O to U . S . A F . O , Date . Nov 8 , 1956 .

(4) D . E . F . E , 11/122 , Isum . No 18 , from M . A . I . N to A . F . H . Q , Date . Nov 16 , 1956 .

(٥) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، مرجع سابق ، ص ص ٨٨-٨٩ .

(1) F . O , 371/128131 , Letter , from H . Lourance to K . Livuy , Date . Feb 19 , 1957 .

الإسرائيلية مشورتها في هذا الشأن كما فعلت مع الأمريكيين^(٢). ومع ذلك كان لهذا التأييد البريطاني دوره في تشجيع الإسرائيليين على اتخاذ موقف صلب تجاه فرض شروطهم مقابل الانسحاب التام^(٣) ، الأمر الذي أغضب الرأي العام العالمي داخل الأمم المتحدة ، فتم إصدار قرار في ٢٤ نوفمبر ١٩٥٦ بأغلبية ساحقة ليتم إسناده مع قراراتها في ٢-٤-٧ نوفمبر ، لمطالبة المعتدين الثلاث بالانسحاب التام من مصر وبلا شروط ، مع إرسال قوات دولية لحفظ الأمن بالمنطقة المحتلة لحين عودة القوات المصرية إليها^(٤) ، في حين أعلنت الحكومة الإسرائيلية رفضها القرار في نفس اليوم ، وبعد يومين أرسلت مذكرة بذلك لهرشولد بتأييد بريطاني أمريكي^(٥) ، وتولت الحكومة الأمريكية بمشاركة نظيرتها البريطانية أمر الضغط على مصر لحملها على تلبية شروط إسرائيل مقابل الانسحاب^(٦). هذا في الوقت الذي كان فيه لويد يَعد همرشولد بالضغط على إسرائيل لإتمام انسحاب قواتها في نفس موعد إتمام انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية^(٧).

ومن الجدير بالذكر أن حماس البريطانيين في تأييد الموقف الإسرائيلي من الانسحاب قد زاد على أثر قلق المصريين من إصرار الإسرائيليين على تثبيت أقدامهم بشرم الشيخ وقطاع غزة ، فأعلنت الحكومة البريطانية ضرورة تدويل شرم الشيخ لعدم إعطاء المصريين فرصة إعادة السيطرة على خليج العقبة ، كما طالبت بوجوب وضع قوات دولية مكثفة على الحدود المصرية

الإسرائيلية لضمان وقف حرب الفدائيين^(١). ورغم هذا التأييد البريطاني لتدويل شرم الشيخ وغزة والذي وصل إلى حد إعلان لويد ذلك أمام مجلس العموم في جلسة ٢ ديسمبر إلا أنه أثار غضب الصحف الإسرائيلية التي اعتبرته غير كاف لأمن إسرائيل^(٢). ومن ناحية أخرى شاركت الحكومة

(2) D. E. F. E , Isum . No 19 , from M. A. I. N to A. H. F. Q , Date . Nov 17 , 1956

(٣) محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، ص ٢٦٨ . وأيضاً : ملفات السويس : ص ص ٨٦٣-٨٦٤ .

(٤) وزارة الخارجية المصرية : مناقشات الجمعية العمومية للأمم المتحدة حول انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء والعقبة ، ص ٣٠ .

(5) F. O , 371/118214 , Letter , from Golda . Mair to Secretary . General of U . N , Date . Nov 26 , 1956 .

(٦) على شبكة الإنترنت : موقع الرئيس جمال عبدالناصر ، مقالات بصراحة (محمد حسنين هيكل) ، مجلة آخر ساعة ، مقال بعنوان (ليس هذا المقال تعليقاً على بيان أيزنهاور) ، بتاريخ ١٩٥٧/١١/٩ .

(٧) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ص ٨٦٦-٨٧٠ .

(1) F. O , 371/118838 , R- , from Brusses to F. O , Date . Dec 4 , 1956 .

(2) F. O , 371/118916 , R. No 863 , from Tel Aviv to F. O , Date . Dec 4 , 1956 .

(3) Ibid .

البريطانية نظيرتها الأمريكية في ضغوطها على مصر لحملها على تلبية مطالب الإسرائيليين في تدويل مضائق تيران وجزر صنافير^(٣).

ومن جانبها عمدت الحكومة المصرية إلى استخدام الفدائيين المصريين والفلسطينيين كورقة ضغط على إسرائيل لحملها على سرعة الانسحاب من شرم الشيخ وقطاع غزة دون شروط^(٤). كما استخدمت مسألة بدء تطهير القناة كورقة رئيسية للضغط على المعتدين الثلاثة لإتمام الانسحاب^(٥)، مما أدى إلى إعلان الإسرائيليين الانسحاب من سيناء بمساحة ٢٥ كم كل أسبوع منذ ١٩ ديسمبر، أى بعد يومين فقط من تهديد فوزى بعدم بدء التطهير إلا بعد إتمام انسحاب المعتدين الثلاثة^(٦). وعندما أعلن بن جوريون في ١٩ ديسمبر استمرار السيطرة على القطاع وعدم السماح للمصريين بالعودة لإدارته^(٧). الأمر الذى دفع فوزى إلى أن يهدد فى الجمعية العامة بأن مصر ستستأنف إطلاق النار وتسحق القوات الإسرائيلية فى سيناء وغزة إن لم تتسحب^(٨). وهو الأمر الذى جعل الحكومة الإسرائيلية تتخذ موقفاً متصلباً تجاه شروطها التى أصرت فى ٢٥ ديسمبر ١٩٥٦ م على عدم التخلي عنها، كما أكدت على اعتبار المنطقة القريبة من الحدود مع إسرائيل منزوعة السلاح، وبقاء القوات الإسرائيلية فى شرم الشيخ لحين ضمان الملاحة الإسرائيلية بخليج العقبة، وعدم السماح بعودة الإدارة المصرية للقطاع^(٩). وهو ما يعنى الانسحاب من الأراضى المصرية عدا شرم الشيخ وقطاع غزة، وبالفعل أتمت سحب قواتها من سيناء عدا شرم الشيخ فى ٢٢ يناير وقدمت مذكرة بذلك لهمارشولد^(١٠).

لم تقف الحكومة البريطانية صامته أمام الضغوط التى تمارسها مصر على إسرائيل باستخدام الرأى العام العالمى فى الأمم المتحدة لانسحابها دون شروط من شرم الشيخ والقطاع، فطالب لويد أمام مجلس العموم البريطانى فى الأسبوع الأول من يناير ١٩٥٧ بعدم وجوب انسحاب إسرائيل من القطاع، وإن كان لابد فلا يجب عودة الإدارة المصرية له، مما يعنى وضعه تحت

(٤) جريدة الأهرام، بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٧. وأيضاً: بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٥.

(٥) محمد حسنين هيكل: مرجع سابق، ص ٨٩٢.

(٦) جريدة الأهرام، بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٠.

(٧) محمد حسنين هيكل: نفسه، ص ٨٩٥.

(٨) محمد حسنين هيكل: قصة السويس، ص ٣٠٠.

(٩) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، ص ٩٠.

(١٠) وزارة الخارجية المصرية: مناقشات الجمعية العمومية للأمم المتحدة حول انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء والعقبة

، ص ٢٥.

الإدارة الدولية. كما ردد الإعلام البريطاني مطالب لويد ، فى حين علق هيكى على تلك المطالب بأنها تصل إلى حد التآمر من قبل الحكومة البريطانية مع إسرائيل على مصر ، وأكد على عدم استعداد الحكومة المصرية لتنفيذها^(١) .

وفى الوقت الذى تقدم فيه همرشولد بتقرير للجمعية العامة فى ١١ يناير ١٩٥٧م ، مؤكداً على تحدى إسرائيل لجميع قرارات الأمم المتحدة ، وحدد خمسة أيام لإتمام انسحاب القوات الإسرائيلية بدون شروط^(٢) نجد المندوب البريطانى ونظيره الفرنسى يلحان على همرشولد بضرورة الأخذ بالاقترح البريطانى الذى يقضى بمرباطة قوات دولية مكثفة على الحدود المصرية الإسرائيلية لضمان وقف نشاط الفدائيين ، حيث بدأ همرشولد يميل إلى هذا الاقتراح ، كما استطاعت الحكومة البريطانية إقناع نظيرتها الأمريكية به^(٣) . كما روجت الصحف البريطانية لهذا الاقتراح ، حيث طالبت جريدة " التايمز (The Times)" البريطانية الأمم المتحدة فى ١٨ يناير بضرورة الأخذ به ، فضلاً عن إقترح لويد بتدويل إدارة قطاع غزة وشرم الشيخ لضمان وقف نشاط الفدائيين وحرية الملاحة بالخليج^(٤) كما قدم " ديكسون" المندوب البريطانى الدائم بالأمم المتحدة إلى همرشولد مقترحات من ١٢ بند ، تحوى فى مضمونها المقترحات السابقة ، فى حين أصر همرشولد على الانسحاب العاجل وغير المشروط ، باعتبار إسرائيل دولة معتدية فلا يحق لها فرض شروط لإنهاء عدوانها ، وبرغم ذلك استمر ديكسون فى تأييد الموقف الإسرائيلى من الانسحاب بعد تعديل مطالبها لتناسب المقترحات البريطانية^(٥) .

وبرغم التأييد التام من الحكومة البريطانية للموقف الإسرائيلى من الانسحاب فى الأمم المتحدة إلا أن الجمعية العامة أصدرت قراراً فى ١٩ يناير ١٩٥٧م بأغلبية الأصوات ، يقضى بانسحاب القوات الإسرائيلية غير المشروط فى مدة أقصاها خمسة أيام من تاريخ إصدار القرار وتكليف همرشولد برفع تقرير لها عن موقف إسرائيل من القرار ، وبالفعل قدم همرشولد تقريره بعد انتهاء المدة المحددة للانسحاب مؤكداً على تجاهل إسرائيل للقرار ، ومطالباً بضرورة انسحابها غير

(١) على شبكة الإنترنت : موقع الرئيس جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، مجلة أخبار اليوم ، مقال بعنوان (ليس هذا المقال تعليقاً على بيان آيزنهاور) ، بتاريخ ١٩/١/١٩٥٧م .

(٢) وزارة الخارجية المصرية : مناقشات الجمعية العمومية للأمم المتحدة حول انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء والعقبة ، ص ٢٥ .

(٣) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٦/١/١٩٥٧ .

(٤) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩/١/١٩٥٧ .

(٥) P. R. E. M , 11/1941 , Tel . No 194 , from New York to F . O , Jan 17 , 1957 .

المشروط باعتبارها دولة معتدية ولا يحق لها فرض شروط مقابل إنهاء عدوانها بالانسحاب ، وقد آثرت الحكومة البريطانية الصمت مما أدى إلى مطالبة فوزى بضرورة توضيح البريطانيين والأمريكيين والفرنسيين لموقفهم من التقرير^(١).

على أية حال ، ظلت إسرائيل تعتمد على الموقف البريطاني المؤيد لها لدرجة أن مشروع القرار الذي تقدم به المندوب الأمريكي في ٢ فبراير والذي احتوى على نفس بنود مشروع سابق كانت قد رفضته مصر وكان قد احتوى على شروط إسرائيل من الانسحاب وأن يكون وضع قوات الدولية على الحدود المصرية الإسرائيلية معلقاً بموافقة الحكومة المصرية ، إلا أنه لم يتخذ موقفاً متشدداً تجاه تدويل خليج العقبة ، رغم إشارته إلى كونه مياه إقليمية عربية وليست دولية^(٢) وكانت إسرائيل قد تجاهلته رغم إقراره بالجمعية العامة للأمم المتحدة^(٣) وأصررت على إملاء شروطها^(٤) ، مما أدى إلى توتر العلاقات الإسرائيلية الأمريكية فنخلت الثانية عن تأييدها للأولى في الأمم المتحدة^(٥) . من هنا برز الاعتماد الإسرائيلي على التأييد البريطاني، فبعد خمسة أيام من إصدار القرار الأمريكي طلب بن جوريون في رسالة إلى ماكميلان في ٧ فبراير بضرورة بذل كل ما في وسعه لتأييد الموقف الإسرائيلي من الانسحاب وخاصة في الأمم المتحدة^(٦) ، كما حث "ميتشل" السفير البريطاني في تل أبيب على إقناع حكومته بذلك^(٧) ، فحمل ميتشل على عاتقه مهمة إقناع حكومته بتأييد موقف إسرائيل من الانسحاب بعد ضعف الموقف الإسرائيلي في الأمم المتحدة لتخلي الحكومة الأمريكية عنها ، مقابل استمرار تأييد الرأي العام العالمي بالأمم المتحدة بزعامة همرشولد للموقف المصري من الانسحاب^(٨).

وفي اليوم التالي من رسالة بن جوريون أصدر ماكميلان تعليماته إلى ديكسون ببذل أقصى جهوده لتأييد الموقف الإسرائيلي من الانسحاب في الأمم المتحدة عن طريق إقناع الدول الأعضاء

(١) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية لجامعة الدول العربية الى مجلس الجامعة في دورته العادية السابعة والعشرين بالقاهرة في مارس ١٩٠٧ ، ص ٨٣ . وأيضاً : وزارة الخارجية المصرية : مناقشات الجمعية العمومية للأمم المتحدة حول انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء والعقبة، ص ص ٢٤-٢٦ ، ص ٣٠ .

(٢) وزارة الخارجية المصرية : نفسه .

(٣) نفسه ، وأيضاً : مذكرات آيزنهاور : ص ص ٨٣-٨٤ .

(٤) وزارة الخارجية المصرية : نفسه ، ص ٥٢ ، ص ٨٤ .

(٥) مذكرات آيزنهاور : ص ٨٤-٨٥ .

(6) P. R. E. M , 11/1941 , Message , from Julion Amery to H . Makmillon , Date . Feb 7 , 1957 .

(7) P. R. E , 11/1941 , Tel . No 117 , from TelAviv to F. O , Date . Feb 12 , 1957 .

(1) Ibid , Tel . No 116 , from Tel Aviv to F. o , Date . Feb 11 , 1957 .

وخاصة الموالية لبريطانيا والغرب بحق إسرائيل في إملاء شروطها مقابل الانسحاب لضمان السلام في المنطقة^(١) . كما أصدر ماكميلان تعليماته إلى ديكسون بإعاقه إقرار المشروع الأفرو آسيوي الذي الذي يقضى بفرض عقوبات على إسرائيل لتحديد قرارات الأمم المتحدة لتأجيل أمد الانسحاب^(٢) ، برغم تأكيد ديكسون على ضعف الموقف الإسرائيلي وخاصة مع ميل همرشولد و الرأي العام العالمي في الأمم المتحدة لإقرار مشروع القرار الأفروآسيوي المنتظر الاقتراع عليه في ٩ فبراير بعد تخلى الأمريكيين عن إعاقته ، مما يجرح الموقف البريطاني إذا ما أيد الموقف الإسرائيلي ، وطالب بضرورة إقناع الأمريكيين بمشاركته في عرقلة إقرار المشروع^(٣) . وقد نفذ ديكسون تعليمات ماكميلان ، حيث أيد الشروط الإسرائيلية مقابل الانسحاب في كلمته ، باعتبارها ضمان للسلام في المنطقة ، فضلاً عن كون مضايق تيران وجزر صنابير أرض سعودية وليست مصرية^(٤) . وعندما رفض محمود فوزى ذلك ، وطالب بتحويل منطقة النقب باعتبارها أرض دولية تقع تحت إدارة إسرائيل مقابل تدويل قطاع غزة تكاتف المنسوب البريطاني مع نظيره الفرنسي والأمريكي لتأييد الموقف الإسرائيلي^(٥) ، مما يعنى نجاح بريطانيا في إقناع الأمريكيين بمشاركتها في التأييد.

وقد كان لمصلحة الضرائب الجمركية ليهود بريطانيا دوراً في التأييد البريطاني للموقف الإسرائيلي من الانسحاب ، حيث طالبت همرشولد في ١٠ فبراير بتأييد المطالب الإسرائيلية كحق في الحصول على ضمانات تحفظها من الاستفزازات المصرية المستمرة ضدها عن طريق غارات الفدائيين ، وإغلاق خليج العقبة في وجهها ، ورفضوا وصم إسرائيل بالدولة المعتدية ، لأن حربها على مصر كانت وقائية^(٦) ، كما أرسلت رسالة إلى ماكميلان تطالبه بالوقوف بكل قوته مع الموقف الإسرائيلي^(٧).

ومن الملاحظ أن الحكومة البريطانية كانت على يقين بأن خليج العقبة يعتبر مياه إقليمية عربية ، حيث تمتلك مصر من عرضه بمقدار ستة أميال وتمائلها السعودية ، أما الأردن وإسرائيل

(2) F. O , 371/128131 , Letter , from Lloyd to Dixon , Date . Feb9 , 1957l .

(3) Ibid , Tel . No 619 , From F. O to New York , Date . Feb 8 , 1957 .

(4) Ibid , Tel . No 431 , From New York to F. O , Date . Feb 8 , 1957 .

(5) Ibid .

(٦) وزارة الخارجية المصرية : مناقشات الجمعية العمومية للأمم المتحدة حول انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء والعقبة ، ص ١٢ .

(1) Ibid , Communication , From Board of Trade of British jaws to Secretary . General U . N . , Date Feb 10 , 1957 .

(2) Ibid ,Letter , From Provint Jews to Prime Minister , Date . Feb 11 , 1957 .

فلا تتعدى ميلاً واحداً من مساحته التي تتراوح فيما بين ١٢-١٣ ميل ، ومع ذلك فإن ديكسون بذل كل ما فى وسعه للضغط على مصر ، وحملها على قبول تدويل مضائق تيران وجزر صنابير^(١) ، ووصل الأمر إلى حد اتخاذ الحكومة البريطانية موقفاً رسمياً بتدويلها بقرار من ماكميلان باعتبار خليج العقبة ممر مائى حيوى للتجارة البريطانية فى الأردن ، وأن قطع العلاقات المصرية البريطانية قد يؤثر على تلك التجارة^(٢). ومن جانبها أصرت الحكومة المصرية على موقفها تجاه تنفيذ إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة بشأن الانسحاب الفورى وغير المشروط من شرم الشيخ واعتبار العقبة مياه إقليمية عربية ، والذى وصل إلى تهديد فوزى بالانسحاب من مجلس الجمعية العامة إذا ما صدر قرار بتدويلها مما أضعف موقف الحكومة البريطانية من المطالبة بتدويلها رغم المطلب الإسرائيلى والتأييد الأمريكى والفرنسي^(٣). ومن ناحية أخرى ، استطاعت الحكومتان البريطانية والأمريكية تأجيل الاقتراح على مشروع القرار الأفروآسيوي إلى جلسة ١٩ فبراير ١٩٥٧م بعد وضوح تحفز الرأى العام العالمى فى الجمعية العامة لإقراره^(٤). ثم إن إسرائيل طالبت من خلال رسالة رسالة رئيس حكومتها إلى الرئيس آيزنهاور فى ١٨ فبراير باستخدام النفوذ الأمريكى فى الأمم المتحدة لتأجيل الاقتراح إلى أجل غير مسمى ، على أن يعود السفير الإسرائيلى بواشنطن من تل أبيب إلى واشنطن للتفاوض مع الحكومة الأمريكية حول حل الأزمة نهائياً^(٥).

على أية حال ، فإن اهتمام الحكومة البريطانية بالأمر دفعها إلى أن تعلق فى بيان رسمى أن آيزنهاور يؤيد مطالب إسرائيل بتدويل قطاع غزة ومضائق تيران والحدود المصرية الإسرائيلية^(٦). إذ كان السفير الإسرائيلى والحكومة الأمريكية قد توصلا إلى اتفاق بعد مفاوضات متعددة ، يؤكد على ضغط الحكومة الأمريكية على همرشولد لتدويل قطاع غزة كشرط للانسحاب والعمل على تدويل مضائق تيران بعد الانسحاب^(٧) ، حيث رضخ همرشولد للضغوط الأمريكية بمساندة بريطانيا فاستهل جلسة ٢١ فبراير بكلمة أكد فيها بأن ثقته بأن مصر على استعداد للاتفاق مع الأمم المتحدة بشأن تدويل قطاع غزة ، إلا أن فوزى رفض هذا الاقتراح وأكد على ضرورة الانسحاب البكامل وغير

(3) Ibid , letter , From H . Lorance to K . levey , Date . Feb 19 , 1957 .

(4) Ibid , letter , From Levent to Dixon , Date . Feb 18 , 1975 .

(5) Ibid .

(٦) مذكرات آيزنهاور : ص ص ٨٥ - ٨٦ .

(٧) نفسه ، ص ص ٨٧ - ٨٨ .

(١) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ص ص ٩٣ - ٩٤ .

(٢) جريدة الأهرام ، بتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٩٥٧ .

المشروط^(١) . ثم إن بريطانيا أرادت أن تؤكد على المطلب الإسرائيلي فدفعت كندا التي تعتبر أقرب أصدقائها برابطة الكومنولث للتقدم بمشروع قرار في جلسة ٢٦ فبراير، يقضى بتدويل إدارة قطاع غزة ومياه خليج العقبة ووضع قوات دولية مكثفة على الحدود المصرية الإسرائيلية^(٢). وفي اليوم التالي ألقى لويد بياناً في مجلس العموم أكد فيه على أهمية تلك المطالب لضمان السلام في المنطقة ، كما أشار إلى حق مصر في المطالبة بانسحاب القوات الإسرائيلية من أراضيها لانتهاكها اتفاقية الهدنة مع مصر^(٣).

ومن جانبه أيد المندوب البريطاني مشروع القرار الأمريكي في جلسة ٢٨ فبراير ١٩٥٧م بالجمعية العامة والذي أكد على شروط إسرائيل مقابل الانسحاب من مصر ، وقد أدى طرح مشروع القرار الأمريكي إلى مناقشات حادة بين مصر ومؤيديها من جانب وبريطانيا والأسرائيليين ومؤيديهم من جانب آخر، في حين أعلن المندوب الإسرائيلي " شيلوح " أن حكومته ستصدر بياناً رسمياً أول مارس حول إتمام انسحاب قواتها ، وفي نهاية الجلسة أكد فوزي بأن إسرائيل استطاعت الحصول على شروطها مقابل الانسحاب بتأييد من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة رغم رفض مصر وهمرشولد لذلك^(٤) ، في إشارة واضحة لرضوخ مصر لتلك الشروط مضطرة . وفي جلسة أول مارس أعلنت جولدماير في مشروع قرارها أن القوات الإسرائيلية ستسحب من شرم الشيخ وقطاع غزة على أساس استلام القوات الدولية إدارة قطاع غزة من القوات الإسرائيلية فور انسحابها إلى أن يتم عقد اتفاق دولي حول مستقبل القطاع بعد الصلح مع العرب ، وإن عادت مصر لإدارة القطاع فمن حق إسرائيل إستخدام القوة المسلحة ضدها، فضلاً عن حرية الملاحة الإسرائيلية بخليج العقبة بناءً على ضمانات الدول البحرية الكبرى وأهمها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، وأن أي عرقلة مصرية لملاحقتها ستقابل باستخدام القوة الإسرائيلية ضدها^(٥). وقد كان من الطبيعي أن ترفض ترفض مصر على لسان فوزي هذه المطالب وتعلق بتمسكها بقرارات الأمم المتحدة^(٦) ، في حين

(٣) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة في دورته العادية السابعة والعشرين في مارس ١٩٥٧م بالقاهرة ، ص ٨٣ .

(٤) وزارة الخارجية المصرية : مناقشات الجمعية العمومية للأمم المتحدة حول انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء والعقبة ، ص ١٢ .

(٥) جريدة الأهرام ، تاريخ ٢٨ / ٢ / ١٩٥٧ .

(٦) وزارة الخارجية المصرية : نفسه ، ص ٨٦-٨٧ .

(١) نفس المصدر السابق ، ص ٩٧-٩٨ .

(٢) نفسه ، ص ١٠٥-١٠٦ ، ص ١١١ .

تلقت دوائر صنع القرار البريطاني مشروع القرار الإسرائيلي بترحيب شديد ، حيث رحب به بعض أعضاء مجلس العموم بشدة وخاصة أعضاء حزب العمال ، كما أعلن هيو جستيكيل فى مؤتمر صحفى عن أسفه لعدم التزام مصر بإعطاء الضمانات المطلوبة لإسرائيل مقابل الانسحاب^(١).

وبعد حصول إسرائيل على ضمانات من الحكومة الأمريكية والدول البحرية الكبرى الستة عشر وعلى رأسها بريطانيا لمرور سفنها بخليج العقبة^(٢) ، وبدأت جلسة ٤ مارس بالجمعية العامة لمناقشة مشروع القرار الإسرائيلي فألقى وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية " ألان نويل (A.Nioyl)" كلمة بلاده ، حيث أكد على وجوب تدويل مضايق تيران وجزر صنافير كحق إسرائيل للمرور بخليج العقبة ، كما أشار إلى تأييد البريطانيين حكومة وشعباً لهذا الحق ، وأن بلاده على أتم الاستعداد للعمل فى الحصول على اعتراف دولى بهذا الحق ، وكذلك أكد على وجوب تدويل قطاع غزة وتأييد مشروع القرار الإسرائيلي الذى يقضى باستخدام إسرائيل القوة ضد مصر إذا ما تدخلت فى أمر تدويل شرم الشيخ أو قطاع غزة ، باعتباره أمر منطقى وطالب الأمم المتحدة بأخذ ذلك فى الحسبان ، كما أيد مشروع القرار الكندى المقدم فى جلسة ٢٦ فبراير^(٣) ، أما محمود فوزى فقد أكد فى كلمته على وجوب إخطار همرشولد لمصر بموعد الانسحاب التام وكيفيته ، كما طالب بمصاحبة القوات الدولية لحركة الانسحاب لمنع تكرار المذابح ضد أهالى قطاع غزة ، فضلاً عن تخريب البنية التحتية^(٤).

ومن الملاحظ أن الحكومة المصرية اضطرت إلى الرضوخ للشروط الإسرائيلية تجاه قطاع غزة^(٥) ، بعد الضغوط الأخيرة التى مارستها الحكومة الأمريكية عليها فيما يبدو ، فى حين طالب المندوب السوفيتى بضرورة انسحاب القوات الدولية من القطاع بعد جلاء قوات الاحتلال الإسرائيلي عنه^(٦) وأن تقدم القوات الإسرائيلية على إتمام الانسحاب من شرم الشيخ وقطاع غزة فى موعد أقصاه

(٣) جريدة الأهرام ، بتاريخ ٢٠ / ٣ / ١٩٥٧ .

(٤) صلاح العقاد : تطور النزاع العربى الاسرائيلى ١٩٥٦ - ١٩٦٧ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٥) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية الى مجلس الجامعة فى دورته العادية السابعة والعشرين فى مارس ١٩٥٧ بالقاهرة ، ص ٨٤ .

(١) نفس المصدر السابق .

(٢) وزارة الخارجية المصرية : مناقشات الجمعية العمومية للأمم المتحدة حول انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء والعقبة ، ص ١١٢ .

(٣) نفسه ، ص ١٠٩ .

أقصاه ٨ مارس ١٩٥٧م^(١) وقد تم تنفيذ ذلك في موعده ، كما تم الجلاء بحرياً من مضائق تيران في ١٢ مارس^(٢) بعد الحصول على ميزة نزع السلاح منها وبمراقبة دولية^(٣) ، وبرغم الدور الذي لعبته بريطانيا في حصول الإسرائيليين على أهدافهم لم تتلق أى ثناء منهم في الأمم المتحدة^(٤) .

• بريطانيا وتأييد مرور إسرائيل بقناة السويس وخليج العقبة .

استطاعت الحكومة المصرية منع إسرائيل من الإبحار بخليج العقبة^(٥) عامين كاملين (١٩٥٥ - ١٩٥٦) حتى حرب السويس ، مما أدى إلى إغلاق ميناء إيلات تماماً^(٥) لتحقيق مبدأ المقاطعة السياسية والاقتصادية والعسكرية عريباً لإسرائيل^(٦) لذلك حاولت بريطانيا مساندة إسرائيل في المرور بالخليج وأرسلت باخرة تجارية إلى ميناء إيلات عبر الخليج في الثالث من يوليو ١٩٥٥ ولكن السلطات المصرية منعتها من المرور^(٧) ، ثم كررت المحاولة في نهاية نوفمبر ١٩٥٥ إلا أنها لم تكن بأحسن حظاً من سابقتها ، وهو ما دفع حزب العمال البريطاني إلى شن حملة شرسة في مجلس العموم على حكومته لرضوخها لأوامر الحكومة المصرية^(٨) . وبعد حرب السويس واشتراط الحكومة الإسرائيلية الانسحاب من سيناء وغزة مقابل حقها في المرور بالخليج أيدتها الحكومة البريطانية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف حرية مرور السفن بالخليج سواء الإسرائيلية أو غيرها دون أخذ الإذن من الحكومة المصرية ، وخاصة بعد انقطاع العلاقات بين البلدين ، وقد اعتبرت بريطانيا أن موقفها الداعم للمرور بالخليج دون إذن من الحكومة المصرية موقفاً رسمياً ، وأرسلت تعليماتها إلى مندوبها بالأمم المتحدة لتأكيد ذلك في الجمعية العامة، وخاصة

(٤) نفسه ، ص ١١١ .

(٥) نفسه ، ص ص ١١١-١١٢ .

(٦) محمد نصر الدين مهنا : مشكلة فلسطين والصراع الدولي ١٩٤٥ - ١٩٦٧ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨ ، ص ٨٢ .

(٧) وزارة الخارجية المصرية : نفسه ، ص ١١٦ .

(*) يمثل خليج العقبة الزراع الثاني للبحر الأحمر شرقاً ويقع بين دائرتي عرض ٢٨ - ٢٩ شمالاً ، ويبلغ طوله ١١٠ ميل تحيط به السعودية بخط ساحلي طوله ٦٤ ميل والأردن بخط ساحلي طوله ٥ ميل وإسرائيل بخط ساحلي طوله ٦ ميل ومصر بخط ساحلي طوله ٣٥ ميل . انظر: عبدالله عبد المحسن السلطان : البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي ، الطبعة الثالثة ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (عدد ٧) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٢٨ .

(8) The Time New , No 54865 , Date . Sep 10 , 1960 , P. 9 .

(٩) عبدالله عبد المحسن السلطان : نفسه ، ص ٤٥ .

(١) محمد عطية واكد : إسرائيل وقوى الاستعمار ، إصدارات سلسلة كتب سياسية (الكتاب رقم ١٠٧) ، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٥٩م ، ص ١٠٢ .

(2) F.O,371/128131, Letter, from Lourence to Livaey, Date. Feb 19,1957.

مسألة تدويل مضائق تيران باعتبارها مفتاح المرور بالخليج الذى يعتبر ممر مائى للسفن التجارية البريطانية من وإلى الأردن فضلاً عن إسرائيل^(١) .

ومع اشتداد الضغوط البريطانية والأمريكية على مصر للتخلى عن سيطرتها على خليج العقبة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تتخذ الحكومة المصرية موقفاً متشدداً من أمر تدويل الخليج فى نهاية فبراير ١٩٥٧ فتم إقراره^(٢) بعد محاولة مفضنية لرفض الأمر^(٣). وبعد إتمام انسحاب القوات الاسرائيلية عن سيناء وقطاع غزة اتجهت أنظار الحكومتين البريطانية والأمريكية نحو تدويل الخليج عن طريق الأمم المتحدة فأعلن آيزنهاور فى ٧ مارس ١٩٥٧ أن حكومته وبريطانيا والدول البحرية على استعداد للعمل على تدويل الخليج^(٤) ، كما أعلن لويد فى مجلس العموم فى جلسة ٤ مارس ١٩٥٧ عن ضرورة تدويل خليج العقبة ومضائق تيران وجزر صنافير بناءً على قرار الأمم المتحدة^(٥) ، وسط تأييد أعضاء المجلس^(٦) ، برغم تأكيد همرشولد فى ٤ مارس ١٩٥٧ أن مهمة القوات الدولية المرابطة فى شرم الشيخ على مشارف مضائق تيران وجزر صنافير مؤقتة^(٧) .

ومن الملاحظ أن الحكومة المصرية عادت إلى موقفها المتشدد بعد الانسحاب الإسرائيلى، كما استطاعت إقناع همرشولد بمبرراتها لرفض مرور إسرائيل بالخليج لوجود حالة حرب بين الجانبين ، فضلاً عن كون خليج العقبة مياه إقليمية عربية وليست دولية، وعلى الجانب الآخر، قدمت الحكومة البريطانية مذكرة لهمرشولد فى مستهل أبريل ١٩٥٧ أكدت فيها على حق إسرائيل فى المرور من الخليج ومضائق تيران فتولى همرشولد مهمة إقناع المندوب البريطانى " ديكسون " بالموقف المصرى ومبرراته باعتباره رداً رسمياً على المذكرة^(٨) ، فأعلنت الحكومة البريطانية فى ١٠ أبريل رفض تدخل

(3) F.o,371/128131, R-,from Levant Department to Delegation in U.N, Date. Feb 18,1957.

(4) F.O,371/128140, Presses of Reports, R-, Date. Apr 1, 1957.

(5) Ibid .

(٦) مذكرات آيزنهاور : ص ٨٩.

(٧) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة ، فى دورته العادية الثامنة والعشرين فى أكتوبر ١٩٥٧ بالقاهرة ، ص ١٠٣ .

(٨) جريدة الأهرام ، بتاريخ ٢٠ /٣/ ١٩٥٧ .

(1) F.O, 371/128140, R-, from Dexon to F.O, Date . Apr 15, 1957.

(2) Ibid.

مصر والسعودية لمنع مرور السفن الإسرائيلية من الخليج^(١) كما رابطت مدمرة بريطانية فى ميناء إيلات^(٢) .

ومن ناحية أخرى ، نجحت بريطانيا والولايات المتحدة فى الضغط بشدة على مصر والسعودية بالأمم المتحدة للتخلى عن خليج العقبة وإعطاء الفرصة لمرور إسرائيل به وذلك بتدويله^(٣) بتدويله^(٣) رغم إصرار مصر والسعودية على رفض تدويل الخليج حيث قدمت مذكرة لهمرشولد بمشاركة المجموعة العربية فى الجمعية العامة فى ٥ يونيو ١٩٥٧ لتأكيد على رفض السماح لإسرائيل بحرية الملاحة بالخليج^(٤) . ومع ذلك اكتفت الحكومة المصرية بالتصريح بالاحتجاج على مرور إسرائيل من خليج العقبة^(٥) وبذلك تم تدويل الخليج وفتح ميناء إيلات الإسرائيلية للملاحة^(١) .

لم يكن مرور إسرائيل بخليج العقبة مطلب بريطانيا الوحيد تجاه مصر فى الأمم المتحدة بل كان المطلب الأهم هو مرورها بقناة السويس ، فأثناء المفاوضات السرية لوزراء خارجية مصر وبريطانيا لوضع أسس مفاوضات الحل النهائى لأزمة قناة السويس فى أكتوبر ١٩٥٦ ، حيث طالب لويد ويبينو وزير الخارجية المصرى محمود فوزى فى جلسة ١٠ أكتوبر بقبول حكومته إحالة رفض مصر مرور السفن الإسرائيلية بالقناة إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها مسألة قانونية ، فى حين رفض فوزى هذه المسألة فى المحادثات آنذاك^(٧) ، وأثناء تلك إسرائيل فى الانسحاب من سيناء وقطاع غزة أثارت بريطانيا مسألة مرور إسرائيل بقناة السويس باعتباره حق قانونى ، فى حين أصرت مصر على موقفها الرافض لمرورها بالقناة واستمر الموقف المصرى على هذا النحو^(٨) . ويبدو أن بريطانيا والولايات المتحدة نجحتا فى تحويل المسألة إلى محكمة العدل الدولية التى حكمت بعدم مرور السفن الإسرائيلية مع السماح بمرور السفن التجارية المملوكة للدول الأخرى التى تصل إلى إسرائيل أو منها على ألا يؤثر ذلك على موقف مصر من الاعتراف بإسرائيل ، وقد قبلت مصر القرار فى ٢٧ مايو ١٩٥٧^(٩) .

(٣) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١١/٤/١٩٥٧ .

(٤) نفسه ، بتاريخ ٢١/٤/١٩٥٧ .

(5) D.O , 35/10891 , Tel . No 1454 , from Washington to F.O , Date . July 19 , 1957 .

(٦) جريدة الأهرام ، بتاريخ ٦/٦/١٩٥٧ .

(٧) نفسه ، بتاريخ ٢٩/٦/١٩٥٧ .

(8) Peter Mansfield , The Middle East , P. 229 .

(١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ٨٤٢ .

(2) F.O , 371/ 128140 , Presses of Report , R- , Date . Apr 1 , 1957.

(٣) جريدة الأهرام ، بتاريخ ٢٨/٥/١٩٥٧ .

وقد استمرت مصر فى السماح للسفن التجارية المؤجرة لإسرائيل بالمرور بالقناة حتى فبراير ١٩٥٩ (١) ، حيث بررت حكومة القاهرة رفضها القاطع لمرور السفن من وإلى إسرائيل عبر القناة باعتبار مصر فى حالة حرب مع إسرائيل التى تكونت على أنقاض دماء وأشلاء الفلسطينيين ، فضلاً عن تحويل الأحياء منهم إلى لاجئين ، لذلك فإن السماح بمرور إسرائيل يعتبر خيانة لقضية فلسطين (٢) ، وأكدت القيادة المصرية بأن موقف مصر يثير غضب الرأى العام البريطانى وحكومته (٣).

وعندما بدأت المفاوضات بين البنك الدولى وحكومة القاهرة فى فبراير ١٩٥٩ من أجل تمويله لتحسينات القناة أرسلت إسرائيل سفينة تجارية للمرور بالقناة فصادرتها الإدارة المصرية مما أدى إلى شن حملة تشهير إسرائيلية واسعة النطاق ضد القاهرة (٤) . ومن ناحية أخرى ، ذكرت وكالة الأنباء الأمريكية " اليوناييتدبرس انترناشيونال " فى ١٢ يوليو ١٩٥٩ أن لويد وزير خارجية بريطانيا حرّض " يوجين بلاك " رئيس البنك الدولى على تأجيل الموافقة على منح الجمهورية المتحدة قرضاً لتحسينات قناة السويس كنوع من الضغط عليها لإرغامها على السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور منها ، كما أكد رغبة بلاده فى عدم تقديم أى قرض لحكومة القاهرة إلا بعد سماحها بمرور السفن الإسرائيلية من القناة ، وكذلك أكد اللورد " لانستون " وكيل وزارة الخارجية البريطانية فى مجلس اللوردات بأن حكومته ترى تدخل حكومة القاهرة فى حرية الملاحة منافية للاتفاقيات الدولية حول حرية الملاحة بالقناة ، وأبدى اهتماماً خاصاً بمسألة مرور السفن الإسرائيلية من القناة ، مؤكداً أن الحكومة البريطانية أيدت قرارات مجلس الأمن بشأن حرية الملاحة عامة بالقناة بما فيها السفن الإسرائيلية فى سبتمبر ١٩٥١ وأكتوبر ١٩٥٦ ، وقد شنت الحكومة البريطانية حملة دعائية شرسة ضد

(٤) مذكرات إيدن : ص ص ٤٤٩ - ٤٥٠ .

(5) F.O , 371/128140 , Presses of Reports , R- , Date , Apr 1 , 1957 .

- وأيضاً : حديث عبدالناصر مع مندوب التلفزيون البريطانى فى يوليو ١٩٥٧ ، مصلحة الاستعلامات : من مكتبة الرئيس جمال عبدالناصر (فلسطين من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر) ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٢٩ .

(٦) نفسه .

(٧) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية الثانية والثلاثين فى سبتمبر ١٩٥٩ بالدار البيضاء ، ص ص ٢٤-٢٥ . وأيضاً : على شبكة الإنترنت : موقع الرئيس جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، جريدة الأهرام ، مقال بعنوان (حديث عبدالناصر للأهرام) ، بتاريخ ١٩٥٩/٦/١٣ .

موقف الجمهورية المتحدة من تلك المسألة ، كما حرضت الإسرائيليين على اللجوء إلى مجلس الأمن لحل المسألة^(١) .

وقد شجعت الحملة الدعائية البريطانية موشى ديان المرشح لرئاسة الوزراء آنذاك ، على إعلان أن إسرائيل ستستخدم القوة المسلحة لإرغام الجمهورية المتحدة على مرور سفنها بالقناة ، فرد عليه عبد الناصر في ٢٦ يوليو أى بعد يومين فقط من تلك التهديدات أن الجمهورية المتحدة ستقابل العدوان بالعدوان وستكون هذه هى المعركة الفاصلة التى ستزول معها دولة إسرائيل للأبد ، وقد أحدث رد عبد الناصر على هذا النحو ردود أفعال شديدة التوتر لدى دوائر صنع القرار البريطاني خاصة ، والغربي عامة ، فضلاً عن إسرائيل ، مما أدى إلى توقف الحملات الدعائية البريطانية والإسرائيلية تماماً مع نهاية يوليو من نفس العام^(٢) . وعندما قدمت الحكومة البريطانية عرضها لتمويل المرحلة الأولى لبناء السد العالى فى يوليو ١٩٥٩ لم يلق ترحيب من الرأى العام البريطانى ، فصرح ماكميلان إلى جريدة " الديلى إكسبرس (Diely Express) " فى ١٦ سبتمبر أن أحد أهداف حكومته من العرض كان باعتباره وسيلة ضغط بريطانى على المصريين لإرغامهم على السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور من القناة^(٣) .

على أية حال ، فقد وقف همرشولد مع حكومة القاهرة فى ذلك الشأن ، حيث أكد فى تقريره السنوى لعام ١٩٥٩ تأييده التام لموقف الجمهورية المتحدة ، وعندما تم مناقشة شكوى إسرائيل للجمهورية المتحدة لدى همرشولد فى ذلك الشأن فى ١٠ يناير ١٩٦٠ وعُقدت الجمعية العامة جلساتها للنظر فى الشكوى أيدت الدول العربية ومعظم أعضاء الجمعية العامة موقف الجمهورية المتحدة ، أما بريطانيا فأيدت حق إسرائيل بالمرور بالقناة مع سبع دول ، وفى نهاية الأمر قررت الجمعية العامة فى دورتها الرابعة عشر فى يناير ١٩٦٠ رفض شكوى إسرائيل^(٤) واستمر الحال على ما هو عليه .

• بريطانيا وتقديم المساعدات العسكرية لإسرائيل .

(١) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية الثانية والثلاثين فى سبتمبر ١٩٥٩ بالدار البيضاء ، ص ص ٢٦-٢٧ .

(٢) نفسه، ص ص ٢٧-٢٨ .

(3) F.O , 371/141735 , Record of Conversion Between Chancellor of Exechquer and U . A . R Ministry of Economy , Date . Sep 16 , 1959 .

(١) وزارة الخارجية المصرية : محفظة رقم ٥٠٥ ملف رقم ٩٧/٤٨/١٤٠ ، تقرير رقم (١١) ، بتاريخ ١٢/١٠/١٩٦٠ .

اعتقد الكثيرون داخل إسرائيل وخارجها أن مصر بعد تخلصها من إتمام جلاء القوات البريطانية عن القاعدة البريطانية بمنطقة قناة السويس ستجعل من تحرير فلسطين المرحلة التالية لعملها القومي^(١). ومن الواضح أن تلك المسألة قد أثارت جدلاً في الأوساط السياسية البريطانية ، ففي جلسة ٩ فبراير ١٩٥٦ تحدثت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم عن أثر جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس على أمن إسرائيل ، باعتبار أن أمنها ذو أهمية حيوية لمصالح بريطانيا في الشرق الأوسط ، واستقر الرأي على الاستمرار في تسليح بريطانيا لإسرائيل ، الأمر الذي يجعل أمر الجلاء البريطاني عن منطقة القناة لا يؤثر سلباً على أمن إسرائيل^(٢) ، ولم تشغل هذه المسألة بالسياسيين البريطانيين فقط بل أثارت اهتمام العسكريين أيضاً ، فقد اقترح القائد العام البريطاني في قاعدة قناة السويس على حكومته إبادة الذخيرة البريطانية التي تركت بالقاعدة قبل اكتمال الجلاء لئلا تستخدمها القوات المصرية في أي حرب محتملة بين العرب وإسرائيل^(٣) ، كما كان للهجمات الفدائية التي كانت تنظمها الحكومة المصرية ضد إسرائيل والتي زادت ضراوة في أبريل ١٩٥٦م بعد عدوان إسرائيل على الحدود دور كبير في تزويد الأمريكيين والبريطانيين والفرنسيين إسرائيل بالأسلحة^(٤).

أما القيادة المصرية فلم تكف بإطلاق يد الفدائيين بل عقدت اتفاقية رباعية للدفاع المشترك بينها وبين الأردن والسعودية وسوريا في ٢٣ أبريل ١٩٥٦ ، لردع إسرائيل ورد بريطانيا والغرب عن دعمها^(٥) ، كما اتهمت القيادة المصرية الحكومة البريطانية بتزويد إسرائيل بأسلحة خاصة بدول حلف شمال الأطلسنطالمعروف "بحلف الناتو (NatoPact)" برغم عدم عضويتها ، وأكدت على أن بريطانيا زودت إسرائيل بطائرات المستير ، فضلاً عن تحريضها فرنسا لإعطاء إسرائيل ١٧ طائرة مقاتلة (طراز ميستور) ، في إشارة واضحة لتأمرها ودول الغرب مع إسرائيل على مصر والدول العربية والفلسطينيين^(٦) ، باعتبار أن تلك الأسلحة موجهة حتماً ضد مصر والفدائيين الفلسطينيين ، وقد أضاف موسى ديان في مذكراته بأن بريطانيا وقعت على بيع إسرائيل ٦ طائرات مستير ، فضلاً عن تسهيل حصولها من خلال حلف الأطلسنطى على شحنات أسلحة ضخمة من فرنسا^(٧) ، لضمان بقائها

(٢) صلح العقاد : تطور النزاع العربي الإسرائيلي ، ص ٧٣ .

(2) C . A . B , 129/181 , R- , Date . Feb 6 , 1956 .

(3) F.O , 371/118982 , Letter , from Dodds . Parcer to Watson , Date . Mar 6 , 1956 .

(٥) دونالد نيف : مرجع سابق ، ص ٣٠٣ ، ص ٣٠٧-٣٠٩ .

(٦) أحمد حمروش : مرجع سابق ، ج ٣ ، ص ٤٣١-٤٣٢ .

(١) خطاب لعبد الناصر في الجبهة الشرقية لقواته المسلحة في ١٩٥٦\١٥\١٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية : مصدر سابق ، ص ٢٦٧-٢٧٤ .

(٢) مذكرات موسى ديان : ص ١٦٥ .

بقائها الأقوى فى المنطقة^(١) . وعندما حصلت حكومة القاهرة على صفقة أسلحة من الحكومة السوفيتية فى النصف الثانى من عام ١٩٥٨ زودت بريطانيا الإسرائيليين بصفقة أسلحة متطورة بلغت قيمتها ٥٠ مليون جنيه إسترليني^(٢) لإضعاف قوة عبد الناصر العسكرية ، وخاصة بعد تحريضها عبد الكريم قاسم على رفض الانضمام إلى الجمهورية المتحدة^(٣) .

ومن هنا اتضح الدور البريطانى فى تحريض الإسرائيليين على شن معارك عسكرية على الحدود مع الجمهورية المتحدة ، كما اتضح استخدام بريطانيا إسرائيل فى هذا الشأن للتشكيك فى قدرة الجمهورية المتحدة للدفاع عن نفسها أمام هجمات الإسرائيليين ، فكيف يتسنى لها أن تقضى على إسرائيل كدولة ، وقد شنت إسرائيل ٢٤٢ اعتداء على حدود الإقليم السورى خلال عام ١٩٥٨ ، صوحت بالإعلان عن حشد قواتها على الحدود مع الإقليم السورى ، إلا أن الجيش الأول للجمهورية المتحدة فى الإقليم السورى تصدى للقوات الإسرائيلية فى منطقة التوافيق السورية على الحدود فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٨ ، وأخرجها منها بعد أن لقتها درساً قاسياً^(٤) . ومن ناحية أخرى ، اتهم عبد الناصر الحكومة البريطانية بدعم العدوان الإسرائيلى على الجمهورية المتحدة^(٥) ، فسارعت الحكومة البريطانية بتزويد الإسرائيليين بالسلاح ، واستمرت على تزويدها بالسلاح^(٦) ، وفى سبتمبر ١٩٥٩ زودتها بخمس وستين دبابة سينتور الجديدة ، فضلاً عن ثلاثة دبابات أخرى للتصدى لخطر القوات العسكرية المتزايدة ، لتحقيق سياسة بريطانيا فى التشكيك فى قدرة الجمهورية المتحدة فى الدفاع عن نفسها ضد إسرائيل^(٧) . كما أرسلت الحكومة البريطانية " ليدل هارت " أحد كبار خبراءها العسكريين فى زيارة رسمية مع بداية ١٩٦٠ ، لتدريب العسكريين الإسرائيليين ، واعتبر العسكريين الإسرائيليين أفضل تلاميذه ، كما اعتبرته الحكومة البريطانية المسئول الأول عن تدريب الإسرائيليين^(٨) . وقد برر

(3) The Live Reveue , Date . Apr 16 , 1956 .

(4) F.O , 371/133970 , R- , from Rothinc to F.o , Date . Oct 31 , 1958 .

(5) P.R.E.M , 11/2377 , R- , Date . Sep 8 , 1958 .

(٦) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية فى دورته العادية الواحدة والثلاثين فى مارس ١٩٥٩ بالقاهرة ، ص ص ١٥-١٧ .

(٧) حديث لعبد الناصر مع مندوب مجلة الآيف الأمريكية فى ١٤/١٧/١٩٥٩ ، مصلحة الاستعلامات : من مكتبة الرئيس جمال

عبد الناصر ، ص ٣٨ .

(8) P.R.E.M , 11/2377 , R- , Date . Sep 8 , 1958 .

(1) C . A . B , 21/4861 , R- , Date . Sep 16 , 1959 .

(*) وقد كان لنظريات هارت العسكرية أكبر الفضل فى النصر الذى حققه الإسرائيليون فى حرب ١٩٦٧ للقضاء على قوة

عبدالنصر ونفوذه بالشرق الأوسط . انظر: مذكرات ليدل هارت (الفكر العسكري عند ليدل هارت) : إعداد بريان بوند ، ترجمة

سمير كريم ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٢٢٥ .

هارت مساعدة بلاده العسكرية لإسرائيل على هذا النحو المتورط بأنها ولدت في حرب وعاشت محاطة بأعداء يودون القضاء عليها لذلك فان هزيمة كبيرة واحدة لإسرائيل تكفي لزوالها كدولة^(١) .

ومن المنطقي أن تشن القوات الإسرائيلية عدواناً جديداً على الحدود مع الإقليم السوري بتحريض ودعم بريطاني في أول فبراير ١٩٦٠^(٢) لتحقيق الغرض البريطاني المذكور ، وقد كان الرد العسكري من الجيش الأول للجمهورية العربية المتحدة على الحدود بين الإقليم السوري وإسرائيل قاسياً أيضاً ، لذلك أعلن لويد في الأسبوع الثالث من فبراير ١٩٦٠ بأن حكومة بريطانيا تتشاور مع الحكومتين الأمريكية والفرنسية حول تفعيل التصريح الثلاثي لعام ١٩٥٠ لحماية الحدود بين العرب وإسرائيل ، فرد عبد الناصر في خطاب له بدمشق في ٢١ فبراير ١٩٦٠ بأن التصريح الثلاثي أصبح ميتاً بعد العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ وأن بلاده لن تسمح لأية دولة أن تضع قواتها العسكرية على أرض الجمهورية المتحدة باسم التصريح الثلاثي، كما أكد أن لويد أراد من تصريحه التوضيح بأن الوضع بين الجمهورية المتحدة وإسرائيل متردياً لتأييد موقف الإسرائيليين بعد هزيمتهم في معركة أول فبراير ١٩٦٠^(٣) .

ومن ناحية أخرى ، عقدت الحكومة البريطانية صفقة أسلحة بناء على طلب الحكومة الإسرائيلية في صيف ١٩٦٠ تحتوي على قذائف جوية وطائرات مقاتلة ودبابات سينتور الجديدة

وغواصات ، لإيهام الدول العربية الموالية لسياستها بعدم استطاعة حكومة القاهرة ضرب إسرائيل^(٤) . والنتيجة كانت خشية عبدالناصر من تزويد البريطانيين إسرائيل بكميات ضخمة من السلاح لضرب بلاده ، فذهب إلى موسكو في صيف ١٩٦٠ لعقد صفقة أسلحة مع السوفيت للتصدي لأهداف بريطانيا^(٥) . وقد كان لصفقات الأسلحة البريطانية الضخمة لإسرائيل في ١٩٦٠ أكبر الأثر على رفض حكومة الجمهورية المتحدة القاطع لمساعي الحكومة البريطانية الحثيث لإعادة العلاقات كاملة

(٢) نفسه ، ص ص ٢٢٣-٢٢٤ .

(٣) وزارة الخارجية المصرية : محفظة رقم ٥٠٥ ، ملف رقم ١٧١٤٨١١٤٠ ، تقرير رقم ١٦٧ ، بتاريخ ٢ فبراير ١٩٦٠ . وأيضاً : تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة في دورته العادية الرابعة والثلاثين في أغسطس ١٩٦٠ ببيروت ، ص ٣٢ .

(٤) مصلحة الاستعلامات : خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر ، القسم الثالث ، ص ص ٧٣-٧٤ .
(1) United States (foreign Relation 1958-1960) , Vol X111 , PP . 365-367 .

- وأيضاً : تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة في دورته العادية الرابعة والثلاثين في أغسطس ١٩٦٠ ببيروت ، ص ص ١٩-٢٠ . وأيضاً : تقرير آخر له في الدورة العادية السادسة والثلاثين لمجلس الجامعة في سبتمبر ١٩٦١ بالقاهرة ، ص ٢٧ .

(2) United States (foreign Relation 1958-1960) , Vol XI , PP . 344 - 345 .

بين البلدين خلال صيف ١٩٦٠^(١) ، كما أبدى محمود فوزى " لدين " مندوب بريطانيا الدائم بالأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٦٠ عدم ارتياح حكومة القاهرة من تلك الصفقات ، فرد " دين " بأن بريطانيا زودت الأردن بمثل هذه الصفقات من الدبابات ، لخلق توازن عسكرى بين العرب وإسرائيل^(٢) .

ورغم عودة العلاقات الدبلوماسية كاملة بين البلدين عام ١٩٦١ إلا أن بريطانيا استمرت فى تسليح إسرائيل وتدريبها على يد الخبراء العسكريين البريطانيين ، فأرسلت الجنرال "أندرسون" قائد القوات البريطانية بالشرق الأوسط فى ١٣ يونيو ١٩٦١ لزيارتها ، وكذلك أرسلت " الكسندر ريندلى" قائد الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط والمارشال الجوى "ماكدونالد"^(٣) ، فضلاً عن صفقة أسلحة ضخمة قدمتها لإسرائيل عام ١٩٦٢ ، وبررت ذلك بفرض خلق توازن عسكرى بين العرب وإسرائيل ، وخاصة بعد تسليح السوفيت للجمهورية العربية المتحدة فى ١٩٦٢ ، كما عقدت بريطانيا صفقات تسليح لإسرائيل لعامى ١٩٦٣-١٩٦٤ ، وحاولت التخفيف من حدة انتقادات مصر لتلك الصفقات فأعلنت أنها على استعداد لتزويد مصر بصفقات أسلحة إذا طلبت^(٤) ، والحقيقة أنها قدمت تلك الصفقات كمكافئة بريطانية مقابل تلبية إسرائيل لمطالبها بعدم احتلال سوريا فى عهد حكومة الانفصال السورى عقب قيامها بتفتيت الوحدة المصرية السورية^(٥) .

ومع ذلك ، شنت إسرائيل ٢٢٩٣ اعتداء خلال ١٩٦٢ على الحدود مع مصر وسوريا ، واعتبرت تلك الغارات الاستفزازية وسيلة لإظهار حاجتها للحصول على المزيد من السلاح من بريطانيا ، بالإضافة إلى مطالبة بريطانيا بالضغط على مصر والعرب ، لعقد صلح مع إسرائيل ، باعتبار أن تمسك المصريين والعرب بحالة الحرب مع إسرائيل هو السبب الحقيقى لتلك الغارات^(٦) ، وخاصة بعد تكرار أحاديث وتصريحات عبد الناصر الصحفية بعدم الصلح مع إسرائيل إلا على

(3) F.O , 371/150926 , Letter , from Crowe to Beith , Date . Apr 7 , 1960 .

(4) F.O , 371/150732 , Tel . No 254 , from New york to F.O , Date . Sep 26 , 1960 .

(5) C. A . B , 129/110 , Memorandum , from Minister of State to Esrael and Arab , Date . Oct 2 , 1962 .

(٦) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية السادسة والثلاثين فى سبتمبر ١٩٦١ بالقاهرة ، ص٢٧ .

(7) F.O , 371/157828 , R- , from Fieg to Lonlison(F.o) , Date . Oct 9 , 1961 .

(١) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية الثامنة والثلاثين فى سبتمبر ١٩٦٢ بالقاهرة ، ص٣٦ .

أساس عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى دولتهم المستقلة فلسطين ، بناءً على قرار الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧ الذى قضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية وعبرية^(١).

وعندما أعلنت القيادة المصرية عن إنتاج الصواريخ الأربع الموجهة بعيدة المدى فى ٢١ يوليو ١٩٦٢ وتأكيدھا على أن مصر على استعداد لصنع كميات كبيرة منها انتاب الرأى العام البريطانى موجات قلق عارمة ، فعلمت صحيفة الصنداى تايمز البريطانية فى اليوم التالى بأن تلك الصواريخ تستطيع الوصول إلى شمال إسرائيل ، أما مجلة "جويش أوبزيرفر" اليهودية البريطانية فأكدت فى ٢٧ يوليو ١٩٦٢ أن تلك الصواريخ حولت مصر إلى قوة لا يستهان بها ، باعتبارھا صناعة مصرية ، كما توقعت المجلة هرولة الحكومة الإسرائيلية إلى بريطانيا والغرب للحصول على سلاح يفوق فى كفاءته تلك الصواريخ^(٢) ، وعندما عقدت اتفاقية الوحدة الثلاثة فى ١٧ أبريل ١٩٦٣ بين مصر وسوريا والعراق ، والتي أعلن فى بيان قيامها ، بأنها مرتبطة ارتباط وثيق بقضية فلسطين ومن أهم واجباتها القومية تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيونى المدعوم من الغرب^(٣) ازداد قلق الرأى العام ودوائر صنع القرار البريطانى من احتمالية زوال دولة إسرائيل على يد نظام عبد الناصر ، وفى جلسة مجلس العموم البريطانى فى ٢٩ أبريل ١٩٦٣ أشار النائبان المحافظان "باتريك دون وجون لابخور هولت" مسألة التزام بريطانيا بالدفاع عن دولة إسرائيل ، بناءً على التصريح الثلاثى إذا ما هاجمتها دولة عربية ، فى إشارة لدولة الوحدة الثلاثية ، فأجاب "ادوارد هيث" نائب وزير الخارجية البريطانى بأن التصريح الثلاثى لم يعترف به منذ حرب ١٩٥٦ ، وفى جلسة ١٤ مايو ١٩٦٣ قدم النائب المحافظ "جيلبرت" سؤال لرئيس الوزراء البريطانى "هارولد ماكميلان" حول موقف الحكومة البريطانية العسكرى المعلن عنه فى حال قيام حرب بين الدول العربية وإسرائيل ، فرد ماكميلان بأن بلاده تعتبر الأمم المتحدة المسئول الأول عن المحافظة على السلام فى الشرق الأوسط ، وأن بريطانيا ستتعاون فوراً مع الأمم المتحدة عسكرياً إذا ما حدث ذلك^(٤) . ومما لا شك

(٢) حديث لعبد الناصر مع الصحفيين الأمريكيين فى ٢٧ يناير ١٩٥٨ ، مصلحة الاستعلامات : من مكتبة الرئيس جمال عبدالناصر ، ص ص ٦١-٦٤ .

(٣) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دور انعقاده الحادى والثلاثين بالقاهرة فى ديسمبر ١٩٦٢ ، ص ٤٤ .

(٤) انظر نص البيان . مصلحة الاستعلامات : اتفاقية الوحدة الثلاثية بالقاهرة فى ١٧ أبريل ١٩٦٣ ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، د.ت ، ص ٤ .

(١) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دور انعقاده الحادى والاربعين بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٦٣ ، ص ٣٣ .

فيه أن التسليح البريطاني لدعم إسرائيل كان له أثره الواضح في توتر العلاقات بين مصر وبريطانيا آنذاك ، فقد اتهم عبد الناصر بريطانيا بمسؤوليتها عن خلق وبقاء إسرائيل بتزويدها المستمر بالسلاح في حين تمنعه عن العرب إلا القليل منه ، مما جعلها أقوى من الدول العربية مجتمعة عسكرياً^(١).

وعند انعقاد مؤتمر القمة العربي الثالث في يناير ١٩٦٥ وما نتج عنه من قيام جيش التحرير الفلسطيني والجيش العربي الموحد للمرابطة على حدود إسرائيل بزعامة القيادة العسكرية المصرية لجأت إسرائيل إلى بريطانيا ، فطمأنتها بريطانيا مؤكدة على عدم وجود خطورة من قيامها وأنهما رغم تكوينهما إلا أنهما لا يمثلان أداة ردع حقيقية، فضلاً عن أن الجيوش العربية مجتمعة لا تستطيع هزيمة إسرائيل في أي حرب مقبلة^(٢). وزيادة في طمأنة إسرائيل عقدت صفقة أسلحة أخرى في نفس الشهر ، وخاصة بعد قيام الثورة الفلسطينية المسلحة ضد العمق الإسرائيلي في أول يناير ١٩٦٥^(٣) ، كما طالب المندوب البريطاني في اجتماعات مؤتمر حلف الناتو بباريس في مارس ١٩٦٥ بتحويل قضية فلسطين للأمم المتحدة في حالة الضرورة، لإعاقه فاعليات الجيش العربي الموحد لتفادي تمثيله أداة ردع عربية ضد إسرائيل ولو شكلياً^(٤)، فضلاً عن مساندة إسرائيل في أي حرب عربية محتملة بتزويدها بالسلاح^(٥)، حرصاً على أمن إسرائيل بكل الوسائل.

وعلى الرغم من حرص الحكومات البريطانية المتعاقبة على بقاء إسرائيل من خلال الدعم العسكري الكامل الذي كانت تقدمه لها لضمان استمرار الحفاظ على المصالح البريطانية في الشرق الأوسط إلا أنها تلقت نبأ حيازة إسرائيل لمفاعل نووي لصنع قنابل ذرية عام ١٩٦٠ بقلق بالغ، لخطورة تسابق مصر وإسرائيل في تصنيع السلاح النووي^(٦). ومن جانبها شنت الحكومة المصرية حملة دعائية هددت فيها إسرائيل بصنع قنبلة ذرية مماثلة^(٧) ، وأضاف عبدالناصر في خطابه ببور سعيد

(٢) خيرى حماد : مرجع سابق ، ص ٤٢٤-٤٢٨ .

(3) F.O, 371/180681, R-, from F.O to Delegation Anglo Franch Discusion on Middle East at July2, Date. June25/1965.

(٤) أحمد حمروش : مرجع سابق ، ج ٥ ، ص ٨٥ .

(٥) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة في دورته العادية الرابعة والأربعين بالدار البيضاء في سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ١٢-١٣ .

(٦) نفسه . وأيضاً : جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٥ .

(1) F.O, 371/157392 , Brief of Talks in Washington Between F.O and USA F.O,Date . Mar20, 1961.

- وأيضاً : مذكرات أكرم الحوراني : ج ٤ ، ص ٢٨٧٧ .

(٢) نفسه .

(3) F.O, 371/157392 , Brief of Talks in Washington Between F.O and USA F.O, Date.Mar20, 1961.

فى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٠ بأن بريطانيا متورطة فى صنع هذه القنبلة كما تورطت سابقاً فى العدوان الثلاثى على مصر فى ١٩٥٦، مؤكداً على تحالفها مع الصهيونية للقضاء على الوحدة العربية ، وأن حكومته لن تقف صامته تجاه امتلاك إسرائيل للقنبلة الذرية^(١) ، وقد علقت الحكومة البريطانية على ما ذكره عبد الناصر بأنه لا يعدوا عن كونه تسويق محلى لإثارة الرأي العام العربى^(٢)، إلا أنها ما لبثت أن تيقنت من تفعيل عبدالناصر لقوله، وخاصة بعد عقد اتفاقية بناء مفاعل نووى مصري فى اغسطس ١٩٦٣^(٣) .

وبرغم خطوات مصر السريعة فى ذلك الشأن، حيث أتمت بناء مفاعلها النووى بمنطقة "أنشاص" فى الصحراء الشرقية بمصر خلال عام ١٩٦٥^(٤) ، إلا أن البريطانيين لم يشعروا بقلق شديد حيال ذلك أثناء محادثاتهم مع الحكومة الأمريكية بواشنطن فى نوفمبر ١٩٦٥ ، لأنهم كانوا على يقين من عدم قدرة الحكومة المصرية على الانتصار على إسرائيل فى أي حرب قادمة ، سواء كانت ذرية أو تكنولوجية برغم كونها أقوى الدول العربية عسكرياً، فضلاً عن اعتقادهم بأن تزويد السوفيت والصين للمفاعل النووى المصري محدوداً بعكس إسرائيل التى تستطيع الانتصار والإبقاء على انتصارها لفترات طويلة، لتزويد بريطانيا والغرب لها بالأسلحة العادية والذرية بلا حدود^(٥) .

على أية حال ، قدمت الحكومة البريطانية الدعم الكافى لإسرائيل فى المجال العسكرى ، ومع علم الحكومة المصرية بدور بريطانيا فى تسليح إسرائيل توترت العلاقات المصرية البريطانية بصورة كبيرة .

• بريطانيا ودعم علاقات إسرائيل بأفريقيا .

استخدمت الحكومة البريطانية الإسرائيليين كوسيلة لبسط النفوذ البريطانى على الدول حديثة الاستقلال بقارة أفريقيا عن طريق ما تقدمه إسرائيل لها من معونات اقتصادية ومالية ، التى كانت تستمدها من بريطانيا والغرب ، فقد وصلت المعونات البريطانية والأمريكية والفرنسية الى إسرائيل فى

(4) Ibid .

(٥) على شبكة الإنترنت : موقع دار الوثائق القومية المصرية ، أرشيف مجلس الوزراء (كود أرشيفي رقم ٨١) ملف رقم ٨٠٤٠ ، وثيقة رقم ١ ، اتفاقية بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٦٣ .

(٦) فؤاد المرسي خاطر : مرجع سابق ، ص ٨٤ .

(7) F.O, 371/180646 , Anglo American Talks on the Middle East , Brief . No 3 , from F.O , Date . Nov 23 , 1965 .

عام ١٩٦٤ فقط إلى ٣٨٠٠ مليون جنيه إسترليني^(١) ، لذلك اهتمت حكومة القاهرة بالأمر وأخذت على عاتقها العمل الجاد للتصدي للتسلل الإسرائيلي في إفريقيا وخاصة بعد أن خولها مجلس الجامعة العربية في أولى جلسات افتتاح دورته الحادية والثلاثين في ٩ مارس ١٩٥٩ ضرورة توثيق العلاقات مع الدول الأفريقية للحيلولة دون تسلل الإسرائيليين وإنشاء جهاز خاص بتعقب النشاط الصهيوني في الخارج وخاصة في أفريقيا^(٢)، فشنت حكومة القاهرة حملة دعائية شرسة ضد تغلغل إسرائيل الاقتصادي في أفريقيا السوداء وآسيا والعالم الجديد، وكشفت أمر المعونات الاقتصادية التي تقدمها إسرائيل للدول حديثة الاستقلال في تلك المناطق بأنها تستمدتها من بريطانيا والولايات المتحدة، مما يعنى أنها أداة لسيطرة بريطانيا وغيرها على تلك الدول اقتصادياً وسياسياً ، وقد أدت ملاحقة حكومة القاهرة لاستخدام بريطانيا إسرائيل في هذا الشأن إلى قرار الحكومة البريطانية وقف أى نشاط للفنصليات الإسرائيلية في المناطق التي تنشط فيها دعاية الجمهورية المتحدة ، فضلاً عن وقف أى نشاط إسرائيلي في هذا الشأن مؤقتاً لتجنب حملات إذاعية صوت العرب والقاهرة ضد بريطانيا واتهامها باستخدام إسرائيل كأداة لمصالحها الإمبريالية ، وحفاظاً على المصالح البريطانية في العالم العربي^(٣).

ومن ناحية أخرى ، تقدمت الجمهورية المتحدة بمشروع قرار إلى مجلس الجامعة العربية في جلسة ٩ أبريل ١٩٦٠ يقضى باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع إقامة إسرائيل أى علاقات مع الدول الأفريقية ، فتمت الموافقة عليه بالإجماع^(٤) . ثم إن عبد الناصر استطاع إقناع الدول الأفريقية الأعضاء في مؤتمر القمة الأفريقي الذي عقد في يناير ١٩٦١ بالدار البيضاء "بالمغرب"، بالتصدي لاستخدام بريطانيا والغرب إسرائيل كأداة لفرض نفوذهم على الدول حديثة الاستقلال بأفريقيا، والعمل على طرد إسرائيل من تلك الدول، وعدم الاعتراف بها كدولة^(٥) . ولم يكتف عبد الناصر بذلك بل استمر في شن حملاته الدعائية ضد استخدام بريطانيا والغرب إسرائيل كأداة للسيطرة على الدول حديثة الاستقلال ، ففي خطابه بدمياط في مايو ١٩٦١ أكد على أن بريطانيا أطلقت يد إسرائيل في

(١) خيرى حماد : مرجع سابق ، ص ٢٩.

(٢) قرار مجلس الجامعة في دور انعقاده الحادي والثلاثين، في ٩ مارس ١٩٥٩، قرارات مجلس الجامعة الخاصة بفلسطين ١٩٤٥-١٩٦١ ، ص ١١٦-١١٨.

(3) F.o, 371/150923, Tel. No19, from F.O to Cairo, Date. Janu 6, 1960.

(١) قرارات مؤتمرات القمة العربية في الفترة من عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ م ، قرار بتاريخ ٩/٤/١٩٦٠ ، ص ١٢٨-١٢٩.

(2) F.o , 371/158798 , Letter , from British Embassy in Cairo to North and East African Department , Date . July25 , 1961 .

- وأيضاً : مذكرات مراد غالب : ص ٥١-٥٢.

- وأيضاً : أحمد مهابة : مرجع سابق ، ص ٤٣.

أفريقيا لتمهد لها الطريق لإعادة السيطرة على اقتصاد وسياسة تلك الدول المستقلة حديثاً ، وقد استجابت بعض الدول لإغراءات المعونات المالية السخية التي تقدمها إسرائيل عن طريق قنصلياتها بها ، مما دفع حكومة القاهرة إلى عقد الاتفاقيات الاقتصادية مع بعض الدول الأفريقية للحيلولة دون تحقيق أغراض بريطانيا وإسرائيل في أفريقيا ، كما أُنعت قيادة الجمهورية المتحدة تلك الدول بالوقائع التاريخية التي تؤكد أن إسرائيل تمثل أداة بريطانيا والغرب في أي منطقة تتحرك إليها ، كما أنها قاعدة وثوب لبريطانيا والغرب من فلسطين المغتصبة إلى الدول العربية حولها^(١).

ومع حدوث الانفصال السوري عن مصر ووضوح دور بريطانيا فيه توترت العلاقات المصرية البريطانية ، واستأنفت القيادة المصرية حملاتها الدعائية وبشراصة ضد بريطانيا ، واتهمتها بمنح إسرائيل ثلاثمائة وخمسين مليون دولاراً سنوياً لإرسالها كمعونات للدول الأفريقية تمهيداً لسيطرة بريطانيا على ثرواتها^(٢) ، فردت الحكومة البريطانية بدعم ودفع إسرائيل للتغلغل في الدول الأفريقية الأعضاء في رابطة الكومنولث التي تدور في فلك بريطانيا ، وخاصة نيجيريا وغانا وكينيا تتجانيفا وغيرها ، وقد وصلت المعونات التي كانت تقدمها بريطانيا للسيطرة على سياسة واقتصاد و ثروات تلك الدول إلى ما بين خمسة أو ستة ملايين جنيه إسترليني في يناير ١٩٦٢ ، في حين استطاعت الحكومة المصرية تحسين العلاقات مع دول الكومنولث وغيرها من الدول حديثة الاستقلال ومحاولة إقناعهم بالتصدي لنشاط بريطانيا في هذا الشأن^(٣) . ثم أن الحكومة المصرية استمرت في شن حملاتها الدعائية ضد استخدام بريطانيا إسرائيل كأداة للسيطرة على تلك الدول ، ودعت في مؤتمر القمة الأفريقي بأديس أبابا عام ١٩٦٣ لقيام منظمة الوحدة الأفريقية لاتخاذ موقف موحد يؤكد على إنهاء التسلسل الإسرائيلي في أفريقيا المؤيد من بريطانيا والغرب ، وبالفعل نجحت في إعلان قيامها في نفس المؤتمر^(٤) ، وهو ما عد خطوة حقيقية نحو القضاء على التسلسل الإسرائيلي بأفريقيا^(٥) .

ثانياً : بريطانيا وقضية فلسطين في ظل الصراع المصري الإسرائيلي .

(٣) خطاب لعبد الناصر في مؤتمر الشعبى بدمياط في ٨ مايو ١٩٦١ ، مصلحة الاستعلامات : مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الثالث ، ص٤٦٦ .

(٤) حديث لعبد الناصر مع رئيس تحرير جريدة ريفولوسيونت الكوبية بتاريخ ١/١٩٦٢ . نفسه ، ص٦٧٤ .

(١) على شبكة الإنترنت : موقع الرئيس جمال عبد الناصر ، الوثائق ، وثائق مصرية ، محاضر جلسات مجلس الوزراء لعام ١٩٦٢ ، محضر الجلسة الأولى ، بتاريخ ٢١ يناير ١٩٦٢ .

(2) F.O , 371/178578 , R . No5 , from H . Beely to Butiar , Date . Jan16 , 1964 .

(٣) خيرى حماد : مرجع سابق ، ص٨٣ .

لعبت بريطانيا الدور الرئيسي في خلق القضية الفلسطينية^(*) ، ومنذ سيطر عبد الناصر على حكم مصر احتضن قضية الفلسطينيين واعتبرها قضيته الشخصية، وأصبحت خطوط السياسة الخارجية للحكومة المصرية مبنية على موقف الدول من القضية الفلسطينية ، وخاصة تجاه بريطانيا^(١) ، باعتبارها صاحبة المصالح والنفوذ الأكبر في الشرق الأوسط ، وقد استمرت القيادة المصرية في سياستها العدائية تجاه بريطانيا لدورها الرئيسي في محنة الفلسطينيين المتمثلة في طردهم من وطنهم، وتشريدتهم في شتى بقاع الأرض ، وتمثلت سياستها في التخلص من الوجود البريطاني في الوطن العربي، ودعم اللاجئين الفلسطينيين، والتصدي للإسرائيليين إلى أن يحين القضاء على دولتهم ، واستعادة الوطن الفلسطيني^(٢) ، بدافع القومية العربية للقيادة المصرية تجاه الشعب الذي اغتصبت أرضه^(٣) . وقد حاولت الحكومة البريطانية تخفيف حدة الغضب المصري والعربي ضدها تجاه هذه القضية فقدمت معونات مالية ضخمة لوكالة غوث اللاجئين(المختصة بإيواء اللاجئين الفلسطينيين) ، إلا أن معوناتها كانت مهددة بالانقطاع متى شاءت^(٤) .

وعندما قام العدوان الثلاثي على مصر كنتيجة فعلية للتآمر البريطاني الفرنسي الإسرائيلي عليها في خريف ١٩٥٦ أقدمت إسرائيل على احتلال قطاع غزة بالكامل^(*) ، وعندما تلكأت إسرائيل

(*) حيث أعطت الصهاينة وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين عام ١٩١٧م ، مقابل تجسدهم لصالحها أثناء الحرب العالمية الأولى ، ولكي تنفذ وعدها فرضت الانتداب على فلسطين فور انتهاء الحرب العالمية الأولى لصالحها ، كما عمدت تعيين "هربرت صمويل" الزعيم الصهيوني مندوب سامي بريطاني عليها ، وفتحت باب الهجرة اليهودية على مصراعيه إليها. انظر : ادوارد سيدهم : مشكلة اللاجئين العرب ، مطبعة الوحدة ، القاهرة ، يوليو ١٩٦١م ، ص ص ٣٤-٣٧ ، ص ص ٤٣-٤٥ ، وكان الهدف البريطاني من ذلك ضمان قاعدة ثابتة بالشرق الأوسط لخدمة مصالحها وتحركاتها العسكرية متى تشاء دون النظر إلى خلق واستمرار محنة الفلسطينيين. انظر : مصطفى حسن : مرجع سابق ، ص ٤٤.

(٤) ادوار سيدهم : نفسه ، ص ص ٢٥٦-٢٥٧.

(٥) خطاب عبد الناصر في وفد غزة بالقاهرة في ٢٣ مارس ١٩٥٩م ، مصلحة الاستعلامات : من مكتبة الرئيس جمال عبد الناصر ، ص ص ٤٤-٤٥.

(١) على شبكة الإنترنت : موقع مجلة الوقت ، عدد ٥٨٥ ، بتاريخ ١٦ رمضان ١٤٢٨هـ ، عنوان الموقع: www.alwkt.com

(٢) ادوار سيدهم ، مرجع سابق ، ص ٢٧٥.

(*) بعد قيام دولة إسرائيل وما صاحبها من بروز قضية اللاجئين الفلسطينية في عام ١٩٤٨ الذي عرف بنكبة فلسطين خضعت الضفة الغربية للحكم الأردني فاعتبرها عرش الأردن جزءاً من أرض الأردن بكل ما تحويه الكلمة من معاني ، وطمست عنها الهوية الفلسطينية ، أما قطاع غزة فخضع للحكم المصري ، إلا أن الحكومة المصرية حافظت على الهوية الفلسطينية واعتبرته جزءاً من أرض فلسطين يقع تحت الإدارة المصرية ليس إلا ، حيث استمر العمل بجميع القوانين التي كانت تسرى قبل نكبة ١٩٤٨. انظر : على شبكة الإنترنت : موقع غزة ، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، سلسلة دراسات فلسطين (العدد رقم ٣٥) ، مقال بعنوان "الوضع الثانوي للمرأة في منظومة قوانين الأحوال الشخصية (أثر حالة للوضع القانوني للمرأة في

فى الانسحاب من القطاع ، رغم إعلان إتمام انسحاب كل من قوات بريطانيا وفرنسا عن منطقة القناة أيد بعض المسئولين البريطانيين عدم انسحاب إسرائيل من القطاع مؤكداً على عدم وجوب وضعها تحت الإدارة الدولية^(١) . وفى النهاية استقرت دوائر صنع القرار البريطانى على ضرورة انسحاب إسرائيل من القطاع مع وجوب وضعه تحت الإدارة الدولية التابعة للأمم المتحدة ، حيث وقف لويد فى مجلس العموم بجلسته فى الأسبوع الأول من يناير ١٩٥٧ ليلقى بياناً أكد فيه أن إسرائيل إذا كان لا بد لها من الانسحاب من القطاع فلا يجب أن يعود تحت الإدارة المصرية ، وأن الحكومة البريطانية تفضل وضعه تحت الإدارة الدولية ، كما روج البريطانيون لذلك الاقتراح وتبعهم الإعلام الغربى ، وفى مقالة له بعنوان " ليس هذا المقال تعليقاً على بيان آيزنهاور " علق هيكل على ذلك مؤكداً بأن مصر غير مستعدة لتنفيذ ذلك الاقتراح ، لأن القطاع يمثل مسئولية المصريين تجاه شعب فلسطين إلى أن تُحل القضية نهائياً بقيام دولتهم المستقلة^(٢) ، إلا أن الحكومة المصرية اضطرت إلى الموافقة على تدويل القطاع تحت الضغوط الهائلة التى مارستها الحكومة الأمريكية بمشاركة البريطانيين سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها ، أما الفلسطينيون فقد كان لهم موقف آخر ، فما أن أتمت القوات الإسرائيلية انسحابها من القطاع حتى هبوا فى مظاهرات شملت القطاع بأسره مطالبين بعودة الإدارة المصرية^(٣) ، وأصر الفلسطينيون على موقفهم ، كما أرسل أعضاء مجلس بلدية غزة مذكرة إلى همرشولد فى ١١ مارس ، أكدوا فيها على موقفهم الرافض لوضع القطاع تحت الإدارة الدولية ، وتمسكهم بعودة الإدارة المصرية^(٤).

منظومة قوانين الأحوال الشخصية بقطاع غزة) " ، عنوان الموقع على الانترنت www.pchrgaza.org ، وجعلت الحكومة المصرية قطاع غزة منطقة معفاة من الضرائب وعاملت العمال الفلسطينيين معاملة عمال مصر دون المساس بهويتهم الفلسطينية. انظر : عبد المنعم حسنى : قطاع غزة ، مصلحة الاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ص ٧٣-٧٤ .

(1) F.O , 371/118838 , R- , from Brusseeis to F.O , Date . Dec 4 , 1956 .

(٤) على شبكة الإنترنت : موقع الرئيس جمال عبدالناصر ، مرجع سابق ، جريدة أخبار اليوم ، مقال بتاريخ ١٩٥٧/١/٩ .

(١) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دور انعقاده العادى الثامن والعشرين بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٥٧ ، ص ١٠٠ . وأيضاً : جريدة الأهرام ، بتاريخ ١١ مارس ١٩٥٧ . وأيضاً : مجلة آخر ساعة ، عدد ١١٦٨ ، بتاريخ ١٣ مارس ١٩٥٧ . وأيضاً : صلاح العقاد : تطور النزاع العربى الإسرائيلى ، ص ١٢٥ . وأيضاً : عصام حسونة : ٢٣ يوليو وعبد الناصر (شهادتى) ، الطبعة الأولى ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٨٣ .

(٢) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دور انعقاده العادى الثامن والعشرين بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٥٧ ، ص ١٠٢ .

انتهزت القيادة المصرية الفرصة فأرسلت اللواء محمد حسن عبد اللطيف حاكماً إدارياً للقطاع صباح ١١ مارس (١) ، وبعد ظهر اليوم صرح عبدالقادر حاتم مؤكداً على تعيين عبداللطيف حاكماً إدارياً على القطاع ، وبهذا قررت مصر عودة إدارتها للقطاع ، كما أرسلت مذكرة احتجاج إلى همرشولد على إطلاق القوات الدولية بالقطاع النار على المتظاهرين الفلسطينيين باعتباره خروج عن حدود مهامهم بالمنطقة ، وأن مصر لا توافق على أى مهمة لتلك القوات سوى مرابقتها على الحدود المصرية الإسرائيلية ، وفى ١٤ مارس عادت الإدارة المصرية المدنية كاملة للقطاع (٢) . وعلى الرغم من رفض وزارة الخارجية البريطانية التعليق على عودة الإدارة المصرية للقطاع فى اليوم الأول لعودتها (٣) ، إلا أنه لم يمر يوم واحد حتى أثارَت لندن ضجة إعلامية شرسة اتهمت فيها الحكومة المصرية بمخالفة قرار الأمم المتحدة بتدويل القطاع (٤) ، كما صرح لويد فى جلسة ١٤ مارس بمجلس العموم البريطانى متهماً مصر باحتلال القطاع ، حيث أكد على عدم أحقية أى دولة فرض سيادتها الشرعية على القطاع باعتباره منطقة منزوعة السلاح بمقتضى اتفاقية عام ١٩٤٩ ، وأن مصر احتلته منذ قيام دولة إسرائيل حتى ١٩٥٦ ، لذلك تطالب الحكومة البريطانية وضع القطاع تحت الإدارة الدولية (٥) . كما طالبت الحكومة البريطانية همرشولد فى ١٨ مارس بالعمل على إلزام حكومة مصر بتدويل القطاع (٦) ، ولكن همرشولد حسم الأمر الأمر فى نفس اليوم ، حيث أصدر بياناً أكد فيه على سيطرة القوات الدولية على الحدود المصرية الإسرائيلية بما فيها القطاع وتمكنت من منع التسلل الفلسطينى الإسرائيلى ، حيث تحركت الدوريات المكثفة حولها بعد تطهير المنطقة من الألغام والخنادق ، كما أكد على استمرار وضع القطاع على ما هو عليه (٧) . وبرغم ذلك استمرت الصحف البريطانية فى شن حملاتها على مصر ، لقرارها بعودة إدارتها للقطاع ، وطالبت بتدويل القطاع كضمان للإسرائيليين من تسلل هجمات الفدائيين (٨) .

(٣) مجلة آخر ساعة ، عدد ١١٦٨ ، بتاريخ ١٣ مارس ١٩٥٧ . وأيضاً : صلاح العقاد : نفسه ، ص ٨٣ .

(٤) نفس تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية والصفحة . وأيضاً : جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٢ مارس ١٩٥٧ .

(٥) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٢ مارس ١٩٥٧ .

(٦) نفسه ، بتاريخ ١٨ مارس ١٩٥٧ .

(١) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية الثامنة والعشرين بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٥٨ ، ص ١٠٣ .

(6) F.O,37125511,Tel. No75,from F.O to United kingdam Delegation Bermuda, Date. Mar 21,1957. 21,1957.

(٣) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية الثامنة والعشرين بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٥٧ ، ص ١٠٤ .

(٤) على شبكة الإنترنت : موقع الرئيس جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، جريدة أخبار اليوم ، مقالة بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٧ .

فقد اعتبرت الحكومة البريطانية عودة الإدارة المصرية للقطاع هزيمة لسياستها الانتقامية من مصر بعد حرب السويس ، لذلك دبرت مؤامرة مع الحكومة الأردنية فى ربيع ١٩٥٧ ، لتدويل القطاع بالتزامن مع نفس توقيت تنفيذ مؤامرة المراعى التى دبرتها بريطانيا لقلب نظام الحكم المصرى وإعادة الملكية ، إلا أن المؤامرة فشلت مع فشل مؤامرة الانقلاب على النظام المصرى فى نوفمبر ١٩٥٧ ، وقامت الحكومة المصرية بمحاكمة المتهمين بمؤامرة تدويل القطاع فى المحكمة العسكرية المصرية^(١) . ثم إن عبد الناصر اتهم فى كلمته بمؤتمر الشعوب الأفروآسيوية فى ٢٥ ديسمبر ١٩٥٧ بريطانيا بسلب حق الفلسطينيين فى دولتهم وأعطتها للصهاينة ، ومازالت تتآمر لتدويل قطاع غزة ، كما حرض الشعب الفلسطينى على الكفاح المسلح لتحقيق حريته على أرضه^(٢) ، كما أرسلت الهيئة العليا لشئون الفلسطينيين بالقاهرة مذكرة إلى المؤتمر فى ٢٥ ديسمبر ، طالبت بوضع حد لسياسة المطالبة بأنصاف الحلول التى تتبعتها بريطانيا والولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية ، وخاصة مسألة عودة اللاجئين إلى وطنهم ، بعد تحرير بلادهم من الاحتلال الصهيونى^(٣) .

وجاءت قضية اللاجئين الفلسطينيين لتقرض نفسها على علاقات مصر ببريطانيا ، فقد أخذت قيادة الجمهورية المتحدة على عاتقها تهيئة رأى العام العالمى لذلك ، فكانت تقود بنفسها الحملات الدعائية لتأييد حق اللاجئين الفلسطينيين والعودة إلى وطنهم فلسطين المحتلة بإقامة دولة مستقلة عليه ، وفى خطاب لعبد الناصر بالقاهرة عقب عودته من موسكو فى ١٦ مايو ١٩٥٨ أكد على أنه قاد حملة دعائية فى الاتحاد السوفيتى ، دعى فيها إلى ذلك مما جعل الحكومة السوفيتية تصدر بياناً رسمياً أكدت فيه استنكارها لما حل بالشعب الفلسطينى من خلال طرده من أرضه ، وتؤيد حقه فى إقامة دولته على أرضه وعودة اللاجئين إليها^(٤) ، كما أعلن فى خطاب له بحلب فى الإقليم السورى فى ١٧ فبراير ١٩٦٠ بأن عودة اللاجئين واجب مقدس لدى حكومته^(٥) . كما أشار هيكىل فى مقالة له بعنوان (نقابة ملوك الأسرة الهاشمية) فى فبراير ١٩٥٨ ، بأن الاتحاد الهاشمى غير قادر على تحرير فلسطين وإقامة

(٥) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٥ ، ص ١ . وأيضاً ، ١٩٥٨/٤/٢٧ ، ص ٧ .

(٦) إبراهيم فؤاد عباس : العلاقات المصرية الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١١٠ .

(٧) مصلحة الاستعلامات : مذكرة عن قضية فلسطين ومطالب الشعب الفلسطينى فى ٢٥ كانون أول مقدمة إلى مؤتمر التضامن الآسيوى الأفريقى بالقاهرة من الهيئة العربية لشئون فلسطين بالقاهرة بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٥٧ ، ص ٣-٤ .

(١) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٧ .

(٢) مصلحة الاستعلامات : من مكتبة الرئيس جمال عبد الناصر ، ص ٦٤-٦٥ .

دولة فلسطينية تضمن عودة اللاجئين إلى وطنهم ، لنفوذ بريطانيا على دولتي الاتحاد (الأردن والعراق) ، بعكس الجمهورية المتحدة التي لم تستطع بريطانيا فرض نفوذها عليها^(١) .

ومن ناحية أخرى ، تقدمت وزارة خارجية الجمهورية المتحدة في مارس ١٩٥٩ بمذكرة إلى اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية ، اقترحت فيها العمل على إقامة كيان للفلسطينيين كتابعين لدولة فلسطين المحتلة وليس مجرد لاجئين ، ووضع حلول عملية لاسترجاع دولة فلسطين، كما طالبت الأردن بمنح جنسيتها للاجئين الفلسطينيين بالضفة الغربية وغيرها ، وضرورة العمل على احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية كمبدأ عام ، وأقرت اللجنة السياسية مذكرة الجمهورية المتحدة في نفس اليوم^(٢) ، كما أصدر مجلس الجامعة قراراً في نفس اليوم يقضى بالتأكيد على إقامة كيان للفلسطينيين^(٣) ، وعندما استأنف مجلس الجامعة العربية قراراته في ذلك الشأن أصدر قراراً في ٢٩ فبراير ١٩٦٠ باستكمال إقامة الكيان الفلسطيني ليكون جديراً بالاعتراف الدولي فضلاً عن إنشاء جيش فلسطيني في كل دولة تستضيف اللاجئين في حين اعترض الأردن^(٤) ، ونجحت الأردن في العمل على عدم الاعتراف بالكيان الفلسطيني سواء داخل الجامعة العربية أو خارجها^(٥) .

من الواضح أن هذا الإصرار من حكومة الأردن كان راجعاً إلى خوف الملك حسين من انهيار دولته ، باعتبار أن اللاجئين الفلسطينيين يمثلون ثلثي سكان الأردن^(٦) ، مستنداً في ذلك إلى تحريض من السفير البريطاني بعمان^(٧) ، لما للبريطانيين من نفوذ على عرش الأردن ، وخاصة بعد عودة المعونة البريطانية لها ، ويؤكد ذلك ما ذكره بعض الكتاب أن بريطانيا أنفقت أموالاً طائلة لمنع إقامة كيان فلسطيني قادر على إخراج طلائع ثورة عربية فلسطينية^(٨) تمثل نواة لتحرير فلسطين وإقامة دولة فلسطينية تضمن عودة اللاجئين إلى وطنهم . كما أكد عبد الناصر في يوليو ١٩٦٠ بأن

(٣) على شبكة الإنترنت : موقع الرئيس جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٨/٢/١٩٥٨ .

(٤) قرارات مجلس الجامعة العربية الخاصة بقضية فلسطين ١٩٤٥-١٩٦١ ، قرار مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي الحادي والثلاثين في جلسة ١٩ مارس ١٩٥٩ بالقاهرة ، ص ١٧١ . وأيضاً : عصام الدين فرج : منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤ - ١٩٩٣ ، الطبعة الأولى ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص ٣٣ .

(٥) قرار مجلس الجامعة في دوته الحادية والثلاثين بالقاهرة في جلسة ٩ مارس ١٩٥٩ ، نفسه ، ص ١١٥-١١٦ .

(١) نفس المصدر السابق ، قرار مجلس الجامعة في دورته الثانية والثلاثين في جلسة استنمبر ١٩٥٩ ، ص ١٢٨ .

(٢) نفسه ، قرار مجلس الجامعة في دورته الثالثة والثلاثين في جلسة ٩ أبريل ١٩٦٠ ، ص ١٣١ .

(٣) مالكولم كير : مرجع سابق ، ص ٢١٩ .

(7) The Arab League , Op.Cit , Vol 10 (1961-1963) , P P . 10-11 , P . 106 .

(٥) صبحي محمد ياسين : نظرية العمل لاسترداد فلسطين ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، القاهرة ١٩٦٤م ، ص ١١٦ .

بريطانيا التي خلقت إسرائيل لن تساعد اللاجئين الفلسطينيين على العودة لبلادهم وإقامة دولة فلسطينية ، ولن تتوانى عن الوقوف في وجه أى دولة عربية وخاصة الجمهورية المتحدة ، إذا ما أقدمت على العمل البناء لإعادة هذا الحق للفلسطينيين^(١) ، ورغم ذلك راحت حكومة القاهرة تدعم الاتحاد القومي الفلسطيني بقطاع غزة في يوليو ١٩٦٠ تمهيداً للإعلان عن كيان للفلسطينيين معترف به دولياً ، وكذلك أنشأت الاتحاد القومي الفلسطيني بإقليم سوريا تمهيداً لإنشائه في كل دولة عربية ، إلا أن بريطانيا أثارت الخلافات الدولية العربية مع حكومة الجمهورية المتحدة مما حال دون تأدية رسالة الاتحاد القومي الفلسطيني لإقامة كيان فلسطيني^(٢) . وعندما اجتمع ماكيلان مع عبدالناصر أثناء وجودهما بالأمم المتحدة مرة في نهايات سبتمبر وأخرى في بدايات أكتوبر ١٩٦٠ بناءً على رغبة ماكيلان تحدث عبد الناصر عن عودة اللاجئين وأضاف متسائلاً عن كيفية قيام بريطانيا بتلبية مطالب اليهود في حقهم بقيام دولة يهودية في فلسطين باعتبارها وطنهم الذي هجروه منذ أكثر من ألف عام ، في حين لا تحقق مطالب الفلسطينيين في إقامة دولتهم التي هُجرو منها قسراً منذ ١٥ عاماً أو أقل ، وطالبه بالعمل مع الجمهورية المتحدة لإقامة الدولة الفلسطينية ، مؤكداً على أن حكومة القاهرة ستقدم كل ما يمكن لسرعة إيواء اللاجئين الفلسطينيين وحماية أهل قطاع غزة وإقامة كيان فلسطيني كحل مؤقت ، وأنهى حديثه بأن حل قضية فلسطين لن يتحقق إلا باجتماع الغرب والشرق على قيام دولة فلسطين مثلما حدث مع قيام دولة إسرائيل ، ولم يحاول ماكيلان إثارة غضب عبد الناصر تجاه هذه القضية ، بإصراره على الموقف البريطاني منها لئلا يؤثر على رغبته في عودة العلاقات بين البلدين^(٣) .

وعندما أرسل الرئيس الأمريكي "جون كيندي" برسالة إلى عبد الناصر في ١١ مايو ١٩٦١ ، حول حل قضية الفلسطينيين عن طريق توطين اللاجئين في البلاد العربية التي استضافتهم ، وتعويضهم عما لحق بممتلكاتهم مقابل الصلح الإسرائيلي مع العرب^(٤) وتأكيد عبدالناصر في رده في ١٨ أغسطس ١٩٦١ بأن حل القضية الفلسطينية ليس فقط مجرد تعويضات للاجئين الفلسطينيين

(٦) انظر خطاب لعبد الناصر في المهرجان الرياضي في ٢٦ يوليو ١٩٦٠ ، مصلحة الاسعلامات : من مكتبة الرئيس جمال عبد الناصر ، ص ص ٩١-٩٢ .

(٧) صبحي محمد ياسين : نفسه ، ص ١١٥ .

(3) F.O , 371/150932 , Record of Conversation , Between Prime Minister and A President Nasser , Date . Oct 3 , 1960 .

(٢) على شبكة الإنترنت : موقع الرئيس جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، جريدة الأهرام ، مقال بعنوان (أخطر الوثائق) ، بتاريخ ١٩٦٢/٨/٢١ . انظر أيضاً : محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ص ١٠٣ .

عما لحق بممتلكاتهم في إسرائيل ، وإنما بقيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على أرض فلسطينية^(١) وإشارته إلى استعداده للتفاوض حول الأمر^(٢) لم تقف الحكومة البريطانية مكتوفة الأيدي تجاه هذا النشاط من حكومة القاهرة ، فحاولت وضع العراقل أمام نجاح الأمر ، حيث حرص السفير البريطاني بعمّان الملك حسين ورئيس وزرائه أثناء اجتماعه بهما في ٢٦ أغسطس ١٩٦٠ ، على التصدي لأي نشاط يبيده عبد الناصر في حل قضية اللاجئين بإقامة دولة فلسطينية على أراضي الضفة والقطاع وغيرها من أرض فلسطين ، باعتبار أن الضفة الغربية أصبحت جزءاً من المملكة الأردنية ، وأكد حسين ورئيس وزرائه على ما ذكره السفير البريطاني وعلى تنفيذه^(٣).

وفور الانفصال السوري عن مصر شنت بريطانيا حملات إعلامية ودعائية لمطالبه أهل قطاع غزة الفلسطينيين بالانفصال عن مصر أسوة بسوريا ، واتهمت الحكم المصري للقطاع بالاستعمار ، إلا أن الشعب الفلسطيني لم يستجب لتحريضهم^(٤) ، إذ كان عبد الناصر يمثل لديهم الزعيم العربي بلا منازع ، واعتبره الفلسطينيون أملاً في الخروج من اليأس لأنه أحبهم وآمن بهم وحمل على عاتقه العمل على قيام دولتهم المستقلة على أرضهم فلسطين^(٥).

ومع مطالبة " أحمد الشقيري" المندوب الفلسطيني بالجامعة العربية في أغسطس ١٩٦٣ بإبراز الكيان الفلسطيني للحيلولة دون خطط بريطانيا والغرب لطمس القضية الفلسطينية في قرارات وبيانات لا جدوى منها ، وإصراره على تحقيق هدف الفلسطينيين في إقامة دولة فلسطينية على أرض فلسطين وعودة اللاجئين إليها^(٦) دعا عبدالناصر في ٢٣ ديسمبر ١٩٦٣ إلى عقد مؤتمر قمة عربي في القاهرة تحت مظلة الجامعة العربية ، وبالفعل عُقد المؤتمر في الفترة ١٣-١٦ يناير ١٩٦٤ ، وأثناء فاعليات المؤتمر طالب عبدالناصر بإنشاء كيان فلسطيني باعتبار أن تحرير أرض فلسطين لن يتم إلا بالاتحاد العربي على الأقل بين الدول المحيطة بإسرائيل وبين الفلسطينيين^(٧).

(1) The Arab League , Op.Cit , Vol 10 (1961-1963) , PP . 10-11 , P . 106 .

(٤) على شبكة الإنترنت : نفسه . وأيضاً : أحمد حمروش : مرجع سابق ، ج ٥ ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

(3) The Arab League ,Op. Cit , Vol 10 (1961-1963):P P 10-11, P.106 .

(٦) على شبكة الإنترنت : موقع الرئيس جمال عبد الناصر ، نفسه ، مقال بعنوان ، موعد المعركة ، بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦١ .

(١) سهاد حسين قليبو : القدس مدينتي ، دار الهلال ، ١٩٩٩ ، ص ١٣ .

(٢) انظر خطابه في مجلس الجامعة في جلسته الختامية للدورة الحادية والأربعين في أغسطس ١٩٦٣ ، منظمة التحرير الفلسطينية : مواقف حاسمة وقومية في قضية فلسطين ، مطابع منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٣ ، ص ١٢-١٣ .

(٣) مذكرات صلاح نصر : الجزء الثالث (العام الحزين) ، الطبعة الأولى ، دار الخيال ، ١٩٩٩ ، ص ٧٢-٧٤ . وأيضاً : إبراهيم فؤاد عباس : مرجع سابق ، ص ١٠١ . وأيضاً : عصام الدين فؤاد : مرجع سابق ، ص ٣٥ .

وصدر البيان الختامي للمؤتمر معلنا إقرار المطالب المصرية بإنشاء كيان فلسطيني قادر على تكوين جيش يقوم بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصير شعبه (١) ، ورغم رفض الأردن لذلك القرار (٢) ، كما استطاعت الإدارة المصرية بقطاع غزة إقناع الحركات الفلسطينية بالاندماج في كيان واحد تمثله منظمة التحرير الفلسطينية التي عرضها الشقيري على الفلسطينيين (٣) ، حيث حملت القيادة المصرية في مؤتمر القمة العربي الثاني بالإسكندرية في الفترة من ٩ - ١١ سبتمبر ١٩٦٤ على عاتقها حصول المنظمة على الشرعية العربية ككيان فلسطيني (٤) ، وبالفعل أقر المؤتمر ذلك في بيانه الختامي في ١١ سبتمبر وأثنى على قرارها بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني لتحرير بلاده من الاحتلال الإسرائيلي (٥) ، رغم معارضة الأردن المستمرة (٦).

لم يرق هذا النشاط الذي لعبت القيادة المصرية دوراً رئيسياً في تحركه للحكومة البريطانية ، فطالب ممثل بريطانيا بحلف الناتو في مارس ١٩٦٥ إثبات العزيمة الفلسطينية بتحويل القضية إلى الأمم المتحدة لإعاقه تشكيل أي جيش فلسطيني أو عربي موحد ، يمكن أن يكون أداة ضغط على إسرائيل كدولة ، فضلاً عن كون مناقشة القضية في الأمم المتحدة أفضل الطرق لتمويل القضية كالعادة (٧) . ومن ناحية أخرى ، حرصت الحكومة البريطانية الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" على التشكيك في قرارات القمة العربية (٨) ، فما أن انتهت فعاليات مؤتمر القمة العربي الثالث في ٩ يناير ١٩٦٥ حتى فاجأ بورقيبة العالم العربي بتصريحات صحفية متلاحقة ، منها تصريحه في مارس ١٩٦٥ الذي طالب فيه أن يعيش الفلسطينيون تحت ظل الدولة الإسرائيلية كما يعيش اليهود تحت ظل الدول العربية والإسلامية ومنها تونس بدلاً من تكوين الجيوش لحربها ، وتوطين من أراد منهم في الدول المضيفة لهم ، مما

(٤) جامعة الدول العربية مؤتمر القمة العربية قراراتها وبياناتها ١٩٤٦-١٩٨٨ ، مطابع جامعة الدول العربية القاهرة ١٩٨٩ ، ص ٥٦.

(٥) أحمد حمروش : مرجع سابق ، ج ٥ ، ص ٩٢.

(٦) أنيس صايغ : فلسطين والقومية العربية ، سلسلة أبحاث فلسطينية (العدد رقم ٣) ، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٥٣-٥٤ . انظر أيضاً : على شبكة الإنترنت : موقع الحوار ، سلسلة أبحاث علمية ، بحث مقدم من صلاح عبدالعاطي بعنوان "الحركة السياسية الفلسطينية (دراسة تطبيقية لحركة القومية العرب)" ، عنوان الموقع : www.alhewar.com

(٧) عيسى الشقيري : القضية الفلسطينية (الوعي الذاتي والتطورات المؤسسية ١٩٤٧-١٩٧٠) ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٩ م ، ص ٣٦ . انظر أيضاً : إبراهيم فؤاد عباسي : نفسه ، ص ١٠١.

(٨) أنتوني ناتنج : مرجع سابق ، ص ٤١٣-٤١٤.

(٢) نفسه .

(7) F.O , 371/180651 , Tel . No 18 , from U.K Delegation to Nato to F.O , Date . Apr 1, 1965 .

(٤) فتحي الديب : عبد الناصر وتحرير المشرق العربي ، ص ٤٢٤.

أدى إلى هياج شديد لدى الرأي العام العربى^(١) ، أما الحكومة المصرية فسحبت سفيرها من تونس^(٢) ، كما رفضت مقابلة مبعوث بورقيبه الشخصى لعبد الناصر والدول العربية لتوضيح مقترحاته ، وحملت الدول العربية على الاقتداء بها ، فتم مقاطعته مما أدى به إلى العودة لبلاده فى ٢٨ أبريل ١٩٦٥ وهو نفس يوم وصوله^(٣) ، وصدر قرار مجلس الجامعة العربية فى اليوم التالى برفض مقترحات بورقيبه^(٤) .

بينما كان من الطبيعى أن تؤيد الحكومة البريطانية اقتراحات بورقيبه على لسان رئيس وزرائها الجديد "هارولد ويلسون (H.Welton)" حيث ألقى بياناً فى جلسة فى ٢٧ أبريل ١٩٦٥ بمجلس العموم أكد فيه على أن مقترحات الحبيب بورقيبه قوبلت بترحيب شديد من الحكومة البريطانية ، وأن أى عمل استفزازى من قبل الفلسطينيين أو العرب يجب عرضه على الأمم المتحدة^(٥) ، وفيما يبدو أن الموقف البريطانى الذى اتخذته الحكومة العمالية البريطانية قضى على أى أمل لعبد الناصر فى تحسن العلاقات مع الحكومة العمالية البريطانية الجديدة ظناً منه فى تغير السياسة البريطانية تجاه قضايا الشرق الأوسط ، على خلفية موقف حزب العمال البريطانى الراضى لسياسة حكومته التابعة لحزب المحافظين فى حرب ١٩٥٦ وثورة العراق ١٩٥٨ ، كما سبق ذكره ، مما أدى إلى توتر العلاقات بين مصر وبريطانيا ، إلا أن الحكومة المصرية استمرت فى سياستها تجاه الفلسطينيين ولم تلتفت إلى توتر العلاقات مع البريطانيين ، فعملت على خروج مؤتمر القمة العربى الثالث بالدار البيضاء فى ١٧ سبتمبر ١٩٦٥ بقرار دعم جيش التحرير الفلسطينى وإنشاء قوات فلسطينية من كل اللاجئين بكل دولة عربية مضيضة لهم ، فضلاً عن وضع مجلس قومى للكيان الفلسطينى فى القطاع والضفة وكل دولة عربية مضيضة للاجئين الفلسطينيين^(٦) ، فى حين كانت الحكومة البريطانية قد عقدت العزم على إضعاف الكيان الفلسطينى المتمثل فى منظمة التحرير

(٥) الهيئة العامة للاستعلامات : مصدر سابق ، وثيقة رقم ٣٢٧ ، ص ١٣٢٧-١٣٢٨ . انظر أيضاً: جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٣ . وأيضاً : بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٤ .

(٦) أنتونى ناتج : ص ٤١٤ .

(٧) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٩ .

(٨) نفسه ، بتاريخ ١٩٦٥/٤/٣٠ .

(١) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٨ .

(٢) قرارات مؤتمرات القمة العربى ١٩٤٦-١٩٨٨ ، قرار مؤتمر القمة فى ١٧ سبتمبر بالدار البيضاء ، ص ٤٠-٤٢ . انظر أيضاً : على شبكة الإنترنت : موقع الرئيس جمال عبدالناصر ، مرجع سابق ، جريدة الأهرام ، مقال بعنوان ، على الذروة الخطرة ، بتاريخ ١٩٦٤/١٠/١٦ .

الفلسطينية والجيش الفلسطيني ، فأثناء محادثات حلف الناتو فى أبريل ١٩٦٥ قامت بإقناع الدول الأعضاء بذلك باعتبار أن نظام الحكم المصرى هو المؤسسى الحقيقى لها^(١) .

وتأتى مشكلة اللاجئين لتمثل محوراً مهماً من محاور اختلاف الرأى بين مصر وبريطانيا حول مناقشة قضية فلسطين فى الأمم المتحدة ، فبرغم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ بشأن اللاجئين^(*) والذى تقضى الفقرة الحادية عشر منه بضرورة السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى بلادهم باعتباره حقاً مشروعاً^(٢) ، وتكوين لجننتين لتلك المهمة : الأولى لجنة التوفيق لحل المشاكل البارزة فى قضية فلسطين وأهمها مشكلة اللاجئين، والثانية هى وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين^(٣) ، وأتبعه قرار رقم ٥١٣ لعام ١٩٥٢ بطرح الخيار للاجئين إما العودة لوطنهم أو التعويض عن ممتلكاتهم بفلسطين كبديل عملي عن تطبيق حقهم فى العودة^(٤) . إلا أن بريطانيا والغرب حالوا دون تحقيق آمال اللاجئين المشروعة آنذاك، مما كان له أكبر الأثر على توتر العلاقات المصرية البريطانية ، فقد استطاعت بريطانيا والغرب تحويل قضية عودة اللاجئين لبلادهم إلى مجرد قضية لاجئين ينحصر البحث فيها عند مواضيع الإغاثة والمعيشة والتعليم والمشاريع التى تهدف إلى تأهيل اللاجئين للاعتماد على أنفسهم ، حيث كان الدور الأساسى لبريطانيا والغرب ينحصر فى تقديم معونات مالية ضخمة للاجئين عن طريق وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين^(٤) ، واكتفت الحكومة البريطانية بإصدار بيان رسمى على لسان رئيس وزرائها إيدن فى ٢٦ أبريل ١٩٥٦ أعلن فيه اعتراف حكومته بأهمية

(3) F.O, 371/180656, Meetig , Hold Nato Pact , Date. No731-A. P.7.

(*) بدأ اهتمام الأمم المتحدة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين مع تعيين الكونت "برنادوت" فى ١٤ مايو ١٩٤٨ ، كمبعوثها الخاص لفلسطين، وفى عرض تقريره الأول أكد على ضرورة قيام دولة فلسطين، تأكيداً لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، وبناءً عليه أصدرت الجمعية العامة هذا القرار. انظر: نجوى حساوي (دكتورة) : حقوق اللاجئين الفلسطينيين (الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية) ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠٩ .

(٤) خيرى حماد : مرجع سابق ، ص ٤٢٣ .

(*) باشرت الوكالة أعمالها منذ أول مايو ١٩٥٠ ، بناءً على قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، على أن تحدد مدتها بثلاث سنوات بناءً على موافقة الجمعية العامة، وكان مقرها الرئيسى بيروت وتمتلك مكاتب أخرى بالأردن وقطاع غزة وسوريا ومصر ولبنان، ومهمتها الرئيسية تأهيل اللاجئين الفلسطينيين مؤقتاً فى أماكن لجوئهم، بتوفير الغذاء والعناية الصحية والتعليم ليكونوا قادرين على إعالة أنفسهم. انظر : عادل حسن غنيم : قطاع غزة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٩ م ، ص ٣٦ . وأيضاً : خيرى حماد : مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

(١) نجوى حساوي : مرجع سابق ، ص ٢١٠ .

(٢) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية الحادية والثلاثين فى مارس ١٩٥٩ بالقاهرة ، ص ١٢٦ . وأيضاً : عادل حسن غنيم : نفسه ، ص ٣٨ .

مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتأييد عمل الأمم المتحدة للتخفيف من قسوة معيشتهم^(١). بينما عملت الحكومة المصرية على مقاومة أى مشروع يرمى إلى تصفية أى جانب من جوانب قضية فلسطين ، وخاصة التفریط فى حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى بلادهم فلسطين^(٢) ، فى أثناء الاقتراع على مشروع قرار بعدم زيادة مبالغ التبرعات من أعضائها لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين فى جلسة ١٣ ديسمبر ١٩٥٧ بالجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الثانية عشرة أيدى المندوب البريطانى مشروع القرار بحجة ارتفاع نفقات القوات الدولية على الحدود المصرية الإسرائيلية ، وبالفعل صدر القرار بأغلبية ٥٢ صوتاً منهم بريطانيا بالطبع ، فضلاً عن الدول التى تدور فى فلكها ، مقابل ١٩ صوتاً منها مصر^(٣) التى اعتبرت الأمر مهضماً لحق اللاجئين فى زيادة المساعدات .

وفى ديسمبر من عام ١٩٥٨ تقدمت بريطانيا وبعض دول الغرب بمشروع قرار للجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة ، احتوى البند السابع منه على مطالبة همرشولد باتخاذ التوصيات اللازمة لمواصلة اهتمام الأمم المتحدة بوكالة غوث اللاجئين وتأهيل اللاجئين الفلسطينيين للعمل فى أماكن وجودهم ، مع أخذ آراء الدول الأعضاء فى الجمعية العامة فى قضية اللاجئين عامة ، فى حين رفضت حكومة القاهرة والمجموعة العربية كافة هذا البند ، فاضطرت بريطانيا وشريكاتها لحذفه والاستعاضة عنه ببند يؤكد حق اللاجئين فى الخيار بين العودة لوطنهم فلسطين أو التعويض مقابل توطينهم فى أماكن لجوئهم ، مع زيادة دعمهم مادياً عن طريق الوكالة ، وتمت الموافقة على المشروع بأغلبية ٤٤ صوتاً مقابل امتناع ١٨ صوتاً عن التصويت^(٤) ، وبناءً على تلك التوصية أصدرت الجمعية العامة فى دورتها الثالثة عشر فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٨ قراراً بذلك^(٥).

وإذا كان قد اتحد موقف كل من الجمهورية المتحدة وبريطانيا فى فبراير ١٩٦٠ باللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة إزاء الاقتراع على مشروع قرار باكستانى أنونيسى يقضى

(٣) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية السادسة والعشرين فى أكتوبر ١٩٥٦ بالقاهرة، ص ١٦٠.

(٤) قرارات مجلس الجامعة العربية الخاصة بقضية فلسطين ١٩٤٥-١٩٦١ ، قرارمجلس الجامعة الدول العربية فى دورته العادية السابعة والعشرين بجلية ٣٠ مارس ١٩٥٧ ، ص ١٦٩.

(١) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دور انعقاده العادى التاسع والعشرين بالقاهرة فى مارس ١٩٥٨ ، ص ١٣٢.

(٢) انظر نص مشروع القرار (ملحق رقم ٢) ، تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية الحادية والثلاثين بالقاهرة فى مارس ١٩٥٩ ص ١٢٧-١٢٨.

(٣) مذكرات أكرم الحورانى : ج ٤ ، ص ٢٨٠٢ . انظر أيضاً : على شبكة الإنترنت : موقع الجزيرة ، مقال للكاتب كمال القصير ، بعنوان (مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين فى الخارج) ، بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١ ، ص ١ . عنوان الموقع : www.aljazeera.com

بحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى وطنهم فلسطين ومد عمل وكالة غوث اللاجئين ثلاث سنوات أخرى ومطالبة لجنة التوفيق ببذل جهد أكبر لتطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٥٢م الذى يقضى بإعطاء اللاجئين حق الاختيار إما العودة أو التعويض ، حيث تم إقرار المشروع بأغلبية الأصوات^(١) ، فإن الحكومة البريطانية قد عمدت مع الحكومتين الأمريكية والفرنسية على وجه الخصوص إلى التكرار لحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة بهدف تصفية قضية فلسطين برمتها بعد تجميد مشكلة اللاجئين التى تمثل أهم أسس القضية^(٢) . ثم إن حكومة بريطانيا أصرت مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على رفض مشروع القرار الذى تقدمت به المجموعة العربية إلى اللجنة السياسية الخاصة بالأمم المتحدة فى الأسبوع الثالث من مارس ١٩٦١ حول تعيين حارس على أملاك الفلسطينيين التى استولت عليها إسرائيل ، وبرغم عقد ممثلى الدول العربية جلسات تفاوض مع مندوبى بريطانيا والولايات المتحدة حول قبول المشروع إلا أنها أصرا على موقفهما مما أدى إلى إنهاء المجموعة العربية لهذه المباحثات وتقديم المشروع. وعلى الجانب الآخر، قرر مندوبى بريطانيا والولايات المتحدة تقديم مشروع قرار عن طريق الدول الموالية لهما لضمان عدم إقرار مشروع القرار العربى ، على ألا يحتوى مشروع القرار على بنود تخدم مصالح اللاجئين الفلسطينيين فى إسرائيل ، فى حين رفضت دول الشرق الأوسط التقدم بمشروع القرار البريطانى الأمريكى ، وقد ناقشت اللجنة السياسية مشروع القرار العربى فى ١٨ أبريل ١٩٦١ ، إلا أن المندوبين البريطانى والأمريكى رفضا البند الثانى من المشروع والذى يقضى بتعيين حارس على أملاك اللاجئين الفلسطينيين بإسرائيل ، والبند الرابع الذى يقضى بلوم لجنة التوفيق على تقصيرها فى عملها تجاه عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم بعد تنفيذ تقسيم أراضى فلسطين على أساس قرار الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧ ، ونجحا فى حذف هذين البندين من المشروع . وعندما تم الاقتراع على المشروع بعد التعديل امتنعت بريطانيا عن التصويت ، وانتهى المشروع بالفشل بسبب الضغوط التى مارستها كل من بريطانيا والولايات المتحدة على الوفود الأخرى^(٣) ، وفى جلسة ٣٠ يونيو ١٩٦٣ باللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة قدم " ديفنز " مدير وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين تقريره السنوى حول شؤون اللاجئين الفلسطينيين وعمل وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين ، أكد فيه على ضرورة توطين اللاجئين فى بلادهم فلسطين أو تعويضهم إن أرادو ، كما قدم المندوبان البريطانى والأمريكى مشروع قرار يقضى بعودة اللاجئين إلى بلادهم أو

(٤) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية الثالثة والثلاثين فى مارس ١٩٦٠ بالقاهرة ، ص ٨٥ .

(٥) خيرى حماد : مرجع سابق ، ص ١٨٧ .

(١) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية السادسة والثلاثين بالقاهرة فى سبتمبر

١٩٦١ ، ص ص ١٨-١٩ .

تعويضهم إن أرادو على أن يتم مناقشة التقرير والمشروع في بداية الدورة الثامنة عشر للجمعية العامة في سبتمبر ١٩٦٣ وقد تم اقراره (١) بعد تصدى مصر لمحاولة تصفية القضية بتوطين اللاجئين في أماكن تواجدهم ، وخاصة بعد وفاة " أحمد حلمى " ممثل

فلسطين في الأمم المتحدة في نهاية يوليو ١٩٦٣ (٢).

وقد اتضح هذا الموقف المصرى جلياً حينما أشار وزير خارجيتها محمود رياض فى كلمته بجلسة اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى المعاناة التى لاقاها الشعب الفلسطينى بطرده بأكمله من أرضه ، وطالب بتنفيذ مطالب اللاجئين الفلسطينين بحق العودة إلى بلادهم ، بناءً على تقرير ديفنز ، وأنهى كلمته برفض حكومته لأى تسوية للقضية الفلسطينية إلا على أساس عودة اللاجئين الفلسطينين إلى بلادهم (٣) ، فى حين أكد المندوب البريطانى الدائم فى الأمم المتحدة فى جلسة ١٤ نوفمبر ١٩٦٣ باللجنة السياسية الخاصة على أن بلاده بعد ٢٥ عاماً من انتدابها لفلسطين تبين لها استحالة التوفيق بين الوعود والسياسات المقررة تجاه اللاجئين واليهود ، فى إشارة واضحة لعدم الاهتمام بسياسات الدول العربية تجاه اللاجئين الفلسطينين مقابل إقامة وطن لليهود (٤). وقد اعتبر أعضاء مجلس جامعة الدول العربية وخاصة مصر ذلك الموقف من المندوب البريطانى من قبيل التتكر لحقوق عرب فلسطين والاستهتار بقرارات الأمم المتحدة لنصرة اللاجئين الفلسطينين (٥)

ومن الملاحظ تكاتف الحكومتان البريطانية والأمريكية بشأن تصفية قضية فلسطين دون الالتفات إلى تنفيذ حق اللاجئين فى العودة لبلادهم ، فأثناء مناقشة اللجنة السياسية فى الدورة الثامنة

(٢) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية الحادية والأربعين بالقاهرة فى مارس ١٩٦٤ ، ص ٣٩.

(١) خيرى حمادة : مرجع سابق ، ص ٩٧.

(٢) نفسه ، ص ١٨٥ ، ص ١٩٠.

(٣) انظر خطاب أحمد الشقيرى فى ١٤ مارس ١٩٦٣ باللجنة السياسية الخاصة لجمعية العامة للأمم المتحدة . هيئة الأمم المتحدة : فلسطين على منبر الأمم المتحدة ، مجموعة خطب رسمية فى الأمم المتحدة باسم الشعب الفلسطينى فى ١٩٦٣ ، تحرير : أحمد الشقيرى ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٥٧-٥٩.

(٤) محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية ، مضبطة الجلسة الأولى لمجلس جامعة الدول العربية فى دورته الحادية والأربعين فى مارس ١٩٦٤ بالقاهرة ، ص ١٥.

عشر عام ١٩٦٤ لمشروع قرار يؤكد حق عودة اللاجئين الفلسطينيين كانت قد تقدمت به أفغانستان وباكستان وأندونيسيا كأساس لحل القضية ردت الولايات المتحدة بتقديم مشروع قرار يعتبر المفاوضات المباشرة للصلح بين العرب وإسرائيل أساس حل القضية ، ثم أفتى رئيس اللجنة السياسية الخاصة بالتصويت على مشروع القرار الأفغانستاني أولاً ثم المشروع الأمريكي ، فى حين أيدت بريطانيا و١٧ دولة الموقف الأمريكى برفض الفتوى وطلب الاقتراع على المشروع الأمريكى أولاً مقابل تأييد مصر لفتوى رئيس اللجنة مع ٣٧ دولة ، وعندما تم الاقتراع على المشروع الأفغانستاني تم إقراره بالأغلبية مقابل رفض المشروع الأمريكى لتجاهله لقضية اللاجئين الفلسطينيين^(١) .

وبعد الدور الذى لعبته الحكومة المصرية لإقامة منظمة التحرير الفلسطينية ككيان فلسطينى يمكن الاعتراف به دولياً عن طريق مؤتمرات القمة العربية الثلاث فى سبتمبر ١٩٦٤ ويناير وسبتمبر ١٩٦٥ ، فضلاً عن دور مصر فى إدراج قضية فلسطين فى الدورة العشرين للجمعية العامة لعام ١٩٦٥ مع القضايا التحريرية فى لجنة تصفية المستعمرات التابعة للجمعية العامة^(٢) بتأييد السوفيت والدول العربية لها ، ودورها فى إدراج وفد منظمة التحرير الفلسطينية مع وفود اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة بصفته ممثل المنظمات الوطنية الفلسطينية للتعبير عن وجهة نظره فى قضايا بلاده فى جلسة ١٩ أكتوبر ١٩٦٥ ، وكاد أن يتم الاعتراف بمنظمة التحرير ككيان فلسطينى لولا تأييد بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لموقف إسرائيل الراض للمنظمة بحجة أنها تدعو لإزالة دولة إسرائيل كحل للقضية الفلسطينية مما أدى إلى ازدياد حدة النقاش بين الجانبين ، فاقترح رئيس اللجنة السياسية دعوة أعضاء الوفد الفلسطينى للاجتماع مع الأخذ فى الاعتبار عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ككيان فلسطينى ، فى حين عارضت مصر والوفود العربية هذا الاقتراح و طالبت رئيس اللجنة بإقرار الاعتراف بالكيان الفلسطينى الأمر الذى رفضته بريطانيا والغرب تماماً ، وانتهت الجلسة على هذا النحو^(٣) ، ورغم ذلك استطاعت مصر فرض منظمة التحرير ككيان فلسطينى للاعتراف به دولياً ، وفى اليوم التالى تم إقرار مشروع القرار السلفادورى الذى كان يقضى بإعلان الكتاب العربى الذى يحتوى على إدراج منظمة التحرير

(١) مضبطة الجلسة الثالثة لمجلس جامعة الدول العربية فى دورته الحادية والأربعين فى مارس ١٩٦٤ بالقاهرة ، ص ص ١٤٣ - ١٤٤ .

(٢) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية الخامسة والأربعين بالقاهرة فى مارس ١٩٦٠ ، ملحق رقم ١١١ ، ص ص ١٣١ - ١٣٣ .

(٣) نفسه ، ص ١٣٥ .

الفلسطينية ككيان فلسطيني والاستماع إلى كلمة وفد فلسطين دون الاعتراف بالمنظمة^(١) ، كما استطاعت مصر إدراج وفد منظمة التحرير الفلسطينية ككيان فلسطيني في منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة^(٢) .

وتأتى مسألة الصلح العربى مع إسرائيل لتمثل جانباً مهماً من جوانب التناقض بين الموقف المصرى والبريطانى من قضية فلسطين ، الأمر الذى أثر بدوره على العلاقات فيما بينهما ، ففي جلسة ١٠ مايو ١٩٥٦ قدم السكرتير العام للأمم المتحدة همرشولد تقريره النهائى حول النزاع العربى الإسرائيلى الذى أكد فيه على استعداد مصر وإسرائيل لتفعيل اتفاقية الهدنة وقد وافقت مصر على إنشاء مراكز متساوية العدد للمراقبين الموالين التابعين للأمم المتحدة على جانب خط الهدنة وازدياد عدد المراقبين^(٣) ، والذى عرض على مجلس الأمن بجلسة ٢٩ مايو ١٩٥٦ للمناقشة، حيث قدم المندوب البريطانى ديكسون مشروع قرار تضمن تأييد مساعى همرشولد لتهدئة التوتر العسكرى على الحدود بين مصر وإسرائيل ، ووجوب الاتفاق بين الدول الموقعة على اتفاقية الهدنة لوضع مقترحات همرشولد موضع التنفيذ مع تنفيذ بنود اتفاقية الهدنة كاملة وخاصة لمنع تسلل الفدائيين المصريين من قطاع غزة لضرب العمق الإسرائيلى ، وحرية تفقد المراقبين الدوليين بالمنطقة واحترامها فى جميع المناطق منزوعة السلاح ومناطق الحدود بين الجانبين ، كما أشار البند الخامس من المشروع إلى مطالبة هيئة المراقبين الدوليين بالاستمرار فى عملها لضمان وقف إطلاق النار على الحدود على أن يتم رفع الأمر لمجلس الأمن فى حال خرق أى جانب للاتفاق ، أما البند السادس فأشار إلى ضرورة تنفيذ الدول العربية لاتفاقية الهدنة كاملة وخاصة عدم إطلاق النار لإظهار رغبتهم فى السلام وقد أشار البند السابع إلى مطالبة همرشولد بالرجوع إلى مجلس الأمن كلما تراءى له ذلك ، وتقديم تقرير للمجلس عن نتائج مساعيه فى هذا الشأن^(٤) .

وقد اعترض الوفد المصرى والوفود العربية على مشروع القرار وخاصة الفقرة الخامسة من مقدمته والتي تطالب بتسوية سلمية بين العرب وإسرائيل على أساس تفاوض مباشر بين الجانبين ، كما تم الاعتراض على البند السابع من مشروع القرار مما أدى إلى تعديل المندوب البريطانى

(٤) نفسه ، ص ١٣٨ .

(٥) حسن نافعة : مرجع سابق ، ص ٢٧٤ .

(١) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية السادسة والعشرين بالقاهرة فى أكتوبر

١٩٥٦ ، ص ١٦١ .

(٢) نفسه ، ص ١٦٣ .

للمشروع، بحذف الفقرة الخامسة من المقدمة وتعديل البند السابع بحيث يقضى إلى مطالبة همرشولد ببذل مساعيه مع الدول المعنية لحل أزمة النزاع بين الجانبين ورفع التقارير إلى مجلس الأمن كلما تراءى له ذلك ، وبعد تعديل المشروع على هذا النحو تم إقراره في ٤ يونيو ١٩٥٦ ، ورغم ذلك فقد استمرت التوترات قائمة على الحدود المصرية الإسرائيلية^(١).

وبعد الهزيمة السياسية التي تلقفتها الحكومة البريطانية في حرب السويس ١٩٥٦ ، وخاصة بعد وضوح تواطئها مع إسرائيل ضد مصر حاولت الحكومتان البريطانية والفرنسية تحويل مناقشات جلسات الجمعية العامة من المطالبة بإتمام انسحابها من مصر إلى مناقشة قضية فلسطين والصلح مع إسرائيل ، فقد طالب المندوب الفرنسي عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لمناقشة القضية ، وقد فسر "محمود فوزى" وزير الخارجية المصرى آنذاك ووزير الخارجية السوفيتى " شبيولوف " ذلك بأنه مجرد محاولة بريطانية فرنسية يائسة لتحويل القضية من الجمعية العامة بمجالها الواسع إلى مجلس الأمن ومجاله الضيق^(*)، فضلاً عن عرقلة إتمام الانسحاب من مصر ، لذلك أصر على الرفض^(٢) ، وتم إلى الاتفاق بين فوزى و" لودج " المندوب الأمريكى على تأجيل مناقشة قضية فلسطين التي أُلح على مناقشتها مندوباً بريطانيا وفرنسا والتركيز على انسحاب القوات الأنجلوفرنسية والإسرائيلية من مصر^(٣)، فى حين أكد لويد لهمرشولد على المطالبة بمناقشة فورية لقضية فلسطين فى مجلس الأمن ، وأنه طالب الأمريكين بذلك بعد يومين فقط من اتفاق المندوب الأمريكى الدائم بالأمم المتحدة "لودج" وفوزى على تأجيل مناقشة القضية^(٤)، ويبدو أن لويد استطاع إقناع الحكومة الأمريكية بالأمر ، فقد حذر همرشولد فوزى من انتهاز الأمريكين والبريطانيين لهجوم الفدائيين على إسرائيل كذريعة لتعجيل عقد صلح عربى إسرائيلى من خلال جلسات الجمعية العامة فى نهاية ديسمبر ١٩٥٦^(٥) .

وفور إتمام انسحاب إسرائيل من سيناء وقطاع غزة فى ٨ مارس ١٩٥٧ أعلن لويد فى كلمته بالجمعية العامة لنفس اليوم بأن أى تسوية لقضية فلسطين يجب تنفيذها وفقاً لخمس مبادئ تحتوى

(٣) نفسه .

(*) حيث كانت الجمعية العامة تضم ٥٥ دولة لا تملك أى دولة منها حق النقض (الفيتو) لأى قرار فى حين لايزيد أعضاء مجلس الأمن عن ١٥ دولة وتمتلك خمسة دول منها حق النقض لأى قراروى بريطانيا وفرنسا والصين والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . انظر: محمد حسين هيكل : قصة السويس ، ص ٢٦٩ .

(١) نفسه . انظر أيضاً : محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ص ٨٦٣ - ٨٦٤ .

(٢) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ٨٦٦ .

(٣) نفسه ، ص ص ٨٧٠ - ٨٧١ .

(٤) نفسه ، ص ص ٩٠٣ - ٩٠٤ .

على تهيئة جو صالح لإقرار السلام على الحدود العربية الإسرائيلية ، وتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، والوصول إلى حل وسط تجاه مسألة وضع حدود دائمة بين الدول العربية وإسرائيل ، والاتفاق على تقسيم مياه نهر الأردن بالمشاركة بين الدول العربية وإسرائيل ، ووضع ضمانات للعرب لمنع توسع إسرائيل وأخرى لإسرائيل لمنع محاولة إزالتها كدولة ، كما أشار إلى أن أولى خطوات التسوية تتمثل في زيادة عدد القوات الدولية على الحدود لاستتباب الأمن في المنطقة ، فضلاً عن امتدادها إلى ما وراء الحدود الإسرائيلية العربية^(١).

ومن الملاحظ أن دور بريطانيا في مساندة إسرائيل بقوة في الأمم المتحدة أدى إلى اعتبار الدول العربية ومصر أن اللجوء إلى الأمم المتحدة لحل قضاياها مع إسرائيل والقضية الفلسطينية برمتها غير محمود عقباه ، فضلاً عن كونه غير مُجد ، ففي جلسة سبتمبر لعام ١٩٥٧ بمجلس الجامعة العربية صدر قرار بمطالبة المجموعة العربية بالأمم المتحدة بمنع عرض قضية فلسطين للمناقشة في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها آنذاك^(٢) ، فضلاً عن معارضة أية دولة تحاول تقديم مشروع قرار لحل القضية للاقتراع عليه وإقراره وخاصة بريطانيا والغرب^(٣).

وفي واقع الأمر وقفت مصر والمجموعة العربية على الدوام ضد أي محاولة بريطانية وغربية لتسوية القضية الفلسطينية بعقد صلح بين العرب وإسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني ، حيث قرر مجلس الجامعة في جلسة أول أبريل ١٩٦٠ الموافقة على توصيات اللجنة السياسية التابعة له ببذل مندوبي الدول العربية الجهود اللازمة لنقادی قيام بريطانيا والغرب باستصدار قرار من الجمعية العامة في هذا الشأن والتمسك بحقوق الشعب الفلسطيني كاملة كشرط للصلح^(٤) ، وجاء عبد الناصر بعد ذلك ليتهم بريطانيا في كلمته بالجمعية العامة في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٠ بخلق وطن قومي لليهود بفلسطين على حساب شعبها ، والإبقاء على هذا الوطن لتمزيق أوصل الوحدة الجغرافية للعالم العربي ، فضلاً عن ضمانها لوجود قاعدة عسكرية دائمة في الشرق الأوسط بدليل توأنتها مع إسرائيل في حرب ١٩٥٦^(٥).

(١) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٧/٣/٩ .

(٢) كمال رفعت : الاستعمار ٠٠٠ الصهيونية وقضية فلسطين ، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٤م ، ص٧٦.

(٣) قرارات مجلس الجامعة الخاصة بقضية فلسطين ١٩٤٥ - ١٩٦١ ، قرارالمجلس في دورته الثامنة والعشرين بجلية ١٩٥٧/٩/٤ ، ص١٠٩

(٤) نفسه ، قرار بتاريخ ١٩٦٠/٤/١ ، ص١٣٥.

(٥) خيرى حماد : مرجع سابق ، ص ص٤١٠-٤١١.

ومن جانب آخر ، عملت المجموعة العربية ومصر في الجمعية العامة على تمثيل فلسطين في الأمم المتحدة ورحب رئيس الوفد المصري بوفد عرب فلسطين ورئيسه أحمد الشقيري في كلمته باللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة في ٦ نوفمبر ١٩٦٣^(١) ، وكذلك أكد وزير الخارجية المصري آنذاك " محمود رياض " في نفس الجلسة على رفض حكومته عقد أى صلح مع إسرائيل إلا على أساس عودة اللاجئين إلى بلادهم^(٢) ، رداً على تأييد بريطانيا والولايات المتحدة لجهود المندوب الإسرائيلي في الجمعية العامة في دورتها السابعة عشر لعام ١٩٦٣ لاستصدار قرار يدعو لإجراء مفاوضات عربية مع إسرائيل للصلح بينهم^(٣) ، كما رفض محمود رياض مشروع القرار الإسرائيلي المقدم أثناء الجلسة والمدعوم من بريطانيا والغرب ، ومن الملاحظ أن الحكومة البريطانية مارست ضغوطها^(٤) بمشاركة الحكومتين الأمريكية والفرنسية طوال تلك الدورة والدورة التي سبقتها والتي تلتها على التوالي لاستصدار قرار بإجراء مفاوضات مباشرة بين الجانبين العربى والإسرائيلى للصلح بينهم وإظهار القضية الفلسطينية برمتها على أنها مجرد خلاف بين الجانبين يمكن تسويته ، إلا أن الوفود العربية وخاصة الوفد المصرى تصدوا لذلك بكل الوسائل مؤكدين على أن القضية الفلسطينية ذات مغزى أعمق من ذلك ، وأن الدول العربية ليست طرفاً فى النزاع الإسرائيلى مع عرب فلسطين الذين تحولوا إلى مجرد لاجئين لا وطن لهم بعد الذى سلبه الإسرائيليون منهم بتأييد بريطانيا والغرب ، فضلاً عن الفلسطينيين الباقين بأراضيهم ولن يستطيعوا العيش بأمان على أراضيهم فى ظل الحكم الإسرائيلى وبطشه^(٥).

ومن الملاحظ أن مصر استطاعت توحيد كلمة الدول العربية فى المحافل الدولية على رفض الصلح مع إسرائيل أو الدخول معها فى علاقات تعاون من أى نوع مما جعل المنظمات الدولية تحترم الموقف العربى^(٦) ، فقد أصدرت منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة قراراً فى ١٩٦٤ فى ١٩٦٤ بتحديد الأقاليم الدولية ووضع قوائم الدول التى تتدرج تحت قائمة إقليم الشرق الأوسط دون

(٦) نفسه ، ص ص ١٨٥-١٩٠.

(١) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية الواحدة والأربعين فى مارس ١٩٦٣ ، بالقاهرة ، ص ص ٣٩-٤٢.

(٢) نفسه .

(٣) خيرى حماد : مرجع سابق ، ص ص ١٨٥-١٩٠ .

(٤) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية الواحدة والأربعين فى مارس ١٩٦٣ ، بالقاهرة ، ص ص ٢٦-٢٧.

(٥) حسن نافعة : مرجع سابق ، ص ص ٢٧٤-٢٧٥.

ذكر دولة إسرائيل ، مما أثار سخط بريطانيا والغرب وقوبل بعاصفة لم يسبق لها مثيل وضغوط على المنظمة لاستصدار قرار باندراج إسرائيل تحت قائمة الإقليم إلا أنها فشلت في حين رحبت به مصر والدول العربية أشد ترحيب ، ولم تندرج إسرائيل في أي من قوائم أقاليم اليونسكو حتى عام ١٩٧٦ (١).

ثالثاً : دور إسرائيل في قطع العلاقات المصرية البريطانية .

منذ تسلمت حكومة هارولد ويلسون مهام الحكم في بريطانيا في خريف ١٩٦٤ وبدا واضحاً بشدة ميلها الشديد لإسرائيل على حساب الدول العربية لتشكيل الحكومة البريطانية من الوزراء المؤيدين لإسرائيل أمثال "ريتشارد كروسمان" برغم وجود وزراء تعاطفوا مع سياسة الحكومة المصرية في الشرق الأوسط، أمثال " جورج براون " ، إلا أن الحكومة العمالية بصفة عامة اتخذت طابع تقليديها القديم الراسخ للتعاطف مع الصهيونية الدولية عامة وإسرائيل كجزء منها^(٢) . وبذلك اتضحت أسباب ازدياد توتر العلاقات منذ عودتها عام ١٩٦١ ، وقد أكدت الأحداث على عدم مبالاة البريطانيين بتحسين العلاقات مع مصر مقابل حرصهم على ضمان أمن إسرائيل ، وكان من أهم الأحداث التي اتضح فيها بشدة موقف بريطانيا من تلك المسألة أزمة صفقات الأسلحة الألمانية السرية الهدية لإسرائيل ، تلك الأزمة التي بدأت منذ ديسمبر ١٩٦٤^(٣) عندما أكد عبدالناصر في خطابه السنوي ببورسعيد في ٢٣ ديسمبر ١٩٦٤ على تنديد بلاده بتلك الصفقات ، ودخلت الأزمة مرحلة جديدة أشد حدة في ١٤ يناير ١٩٦٥ ، حينما أعلنت جريدة الأهرام المصرية عن دعوة مصر لرئيس وزراء ألمانيا الشرقية لزيارتها ، رداً على استمرار تلك الصفقات لإسرائيل^(٤) .

ومن جانبها لم تكن بريطانيا بمنأى عن عقد واستمرار تدفق تلك الصفقات، وقد مارست الحكومة البريطانية ضغوطاً على ألمانيا الغربية لتقديم تلك الصفقات هدية لإسرائيل^(٥) ، حيث أكد هيكل في مقالة له بعنوان " الشحنات المتفجرة في الأزمة " بأن بريطانيا وجهت الحكومة الألمانية

(١) نفس المرجع السابق ، ص ص ١٦٥ - ١٦٧ .

(٢) أنتوني ناتنج : مرجع سابق ، ص ٤١٢ .

(3) Harry.B.Llis , The Dilemma of Israel , Secand Prenting , American Enter Bress , Washington , 1973 , P. 70 .

(٤) جريدة الأهرام ، بتاريخ ٤ ايناير ١٩٦٥ .

(٥) محاضر جلسات جامعة الدول العربية ، مضبطة الجلسة الأولى بمجلس الجامعة العربية في دورته العادية الثالثة والأربعين ، في ١٥ مارس ١٩٦٥ ، ص ١٢ .

بهذا الأمر، لعدم استطاعتها تسليح إسرائيل بمثل هذه الصفقات الضخمة، خوفاً على مصالحها البترولية بالمنطقة العربية^(١).

وقد اتخذت الحكومة المصرية موقفاً رادعاً لألمانيا الغربية وخاصة في فبراير ١٩٦٥، حيث أكد على صبرى رئيس الوزراء المصرى في ١٠ فبراير أن حكومته فضلت زيارة " أولبريخت " رئيس ألمانيا الشرقية الموالية لسياسة الاتحاد السوفيتى للقاهرة كرد على صفقات أسلحة ألماني الغربية الهدية لإسرائيل^(٢)، وبالتالي أدى موقف الحكومة المصرية إلى إعلان ألمانيا الغربية إيقاف تلك الشحنات مما أدى إلى تحسن العلاقات المصرية معها ، مما أدى إلى إسرائيل إلى بريطانيا لممارسة ضغوطها على ألمانيا الغربية لاستئناف تدفق الشحنات العسكرية^(٣) ، لذا مارست الحكومة البريطانية ضغوطاً شديدة على ألمانيا الغربية لاستمرار تدفق الشحنات ، فضلاً عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا الغربية وإسرائيل^(٤) ، فقد نشرت جريدة الصنداى تايمز البريطانية في ١٤ مارس ١٩٦٥ أن ويلسون قام بزيارة سريعة إلى ألمانيا الغربية ، وتوصلا إلى اتفاق تعهدت فيه الحكومة البريطانية بإكمال صفقة الأسلحة الألمانية المهداة لإسرائيل ، فى حين تدفع الحكومة الألمانية ثمن ما لم يصل لإسرائيل منها^(٥) ، وفى ٧ مارس ١٩٦٥ أصدر المستشار الألماني "إيرهارد" بياناً رسمياً أعلن فيه عن اعتراف بلاده الرسمى بإسرائيل كدولة^(٦). وقد كان رد فعل مصر رادعاً ، حيث لم تكتف بقطع العلاقات مع ألمانيا الغربية فحسب بل أقنعت الدول العربية بقطعها معها فى اجتماع وزراء الخارجية العرب بالجامعة العربية بالقاهرة فى ١٤ مارس ١٩٦٥^(٧).

(٦) على شبكة الإنترنت : موقع الرئيس جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، جريدة الأهرام ، مقال بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٥.

(١) P.R.E.M, 13/133, Tel . No 125, from Cairo to F.O, Date. Feb 11,1965.

(٢) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية الرابعة والأربعين فى سبتمبر ١٩٦٥ بالدار البيضاء ، ص ١٥.

(٣) محاضر جلسات مجلس جامعة الدول العربية ، مضبطة الجلسة الأولى لمجلس جامعة الدول العربية فى دورته الثالثة والأربعين فى ١٥ مارس ١٩٦٥ ، ص ١٢.

(٤) على شبكة الإنترنت : موقع الرئيس جمال عبدالناصر، مرجع سابق ، جريدة الأهرام ، مقال بعنوان (سؤال إلى الرياض وتساؤلات بعده) ، بتاريخ ٢/٤/ ١٩٦٥ .

(٥) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية الرابعة والأربعين فى سبتمبر ١٩٦٥ بالدار البيضاء ، ص ١٥.

(٦) نفسه . وأيضاً : الهيئة العامة للاستعلامات : مصدر سابق ، ص ١٣١٩ .

أما الحدث الآخر الذى ساهم فى قرار الحكومة المصرية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا فهو إشراك بريطانيا لإسرائيل فى حرب اليمن ، فقد استخدمت بريطانيا القوات المسلحة الإسرائيلية للاشتراك المباشر فى حرب اليمن ، حيث تولت مهمة إسقاط الأسلحة والذخائر لجنود الملكيين والمرتزقة المحاصرين فى جبال اليمن ، وكانت تمارس هذا النشاط من قاعدة " جيبوتى " الفرنسية ، فضلاً عن تدريب اليمنيين اليهود الذين هاجرو إليها ، ونقلهم بالطائرات إلى اليمن ، وتوليتهم مهام العمليات الخاصة للملكيين فى حرب اليمن ، وقد وصل عددهم إلى ما بين ٣٠٠-٤٠٠ فرد^(١).

ويذكر البعض أن استخدام بريطانيا إسرائيل فى حرب اليمن بدأ بواسطة وزير الحرب البريطانى "جوليان إيمرى" ، حيث عقدت اجتماعات عدة بين مندوبها وإسرائيل ، فضلاً عن اجتماعها مع ممثلين من الدول العربية المساندة للملكيين باليمن وبين ممثل إسرائيل لتنسيق الدور الإسرائيلى فى الحرب ، وإمعاناً فى السرية دارت الاجتماعات فى منزل جوليان بمدينة "إيتونسكوير" ببريطانيا فى مارس ١٩٦٥^(*) ، وقد التقطت المخابرات المصرية رسائل شفرية صادرة عن قيادة الملكيين تحمل الاسم الرمزى الإسرائيلى فى الحرب " مانجو " فى مارس ١٩٦٥^(٢) ، مما أدى إلى علمها بدور بريطانيا فى إقحام إسرائيل فى هذا الشأن ، الأمر الذى كان له أكبر الأثر فى قطع علاقات مصر ببريطانيا .

وهكذا كان لموقف بريطانيا من الصراع المصرى الإسرائيلى دور حقيقى فى توتر العلاقات المصرية البريطانية إلى حد انقطاعها أكثر من مرة (عام ١٩٥٦ و عام ١٩٦٥ م) حيث كان لتأييد بريطانيا لإسرائيل فى المجالات المذكورة سابقاً أكبر الأثر على توتر العلاقات بين مصر وبريطانيا ، إذ كان ميل بريطانيا الشديد لإسرائيل على حساب الدول العربية وعلى رأسها مصر ، وخاصة فى عهد رئيس الوزراء البريطانى ويلسون أحد أسباب قرار مصر قطع علاقاتها الدبلوماسية ببريطانيا فى ديسمبر ١٩٦٥ م .

(١) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ص ٧٨٧ .

(*) حيث اعترف إيمرى بذلك قائلاً بأن تلك النخبة من الحكام العرب كانت على استعداد للتعاون مع الشيطان للتخلص من عبدالناصر . انظر: محمد حسين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، ص ١٣٣ .

(٢) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ص ص ١٣٢-١٣٤ .